من تراث الرواد

مصر عند مفرق الطرق
١٧٩٨ - ١٨٠١

محمد شفيق غربال

مصر عند مفرق الطرق
١٧٩٨ - ١٨٠١
(المقالة الأولى)
ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية

كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية

تمهيد :

بلغت مصر فى السنوات من ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ مفرق الطرق ، فقد ختم الاحتلال الفرنسى فى تلك السنين عهداً من تاريخها ومهد لعهد آخر ؛ لعهد محمد علي وخلفائه .

وقد خلف فرنسيو حملة بونابرت – من علماء ورجال حرب وسياسة وإدارة – الشيء الكثير عن مصر كما وجدوها ، ويستطيع الباحث فى تاريخ مصر العثمانية أن يصور لنفسه – بواسطة ما خلفه الفرنسيون – مصر فى ختام العهد المملوكى العثمانى وأن يتدرج بأبحاثه من ذلك الموضع إلى موضع سابق له حتى يصل للفتح العثمانى نفسه . كما أن الباحث فى تاريخ مصر الحديثة لا يجد موضعاً يبدأ منه عمله خيراً من ذلك الموضع ، وهو لا يستطيع بغير ذلك أن يدرك مدى التطور الذى حدث فى القرن التاسع عشر .

وسنحاول فى هذه المقالة وأخواتها تصوير مصر عند مفرق الطرق ، وأن يكون هذا التصوير عن طريق عرض طائفة من الوثائق الأصلية عرضاً مصحوباً بالشرح الوافى ، والتحليل الدقيق .

التعريف بحسين أفندى وأجوبته :

لما تولى الفرنسيون حكم مصر كان مما اهتموا به أكبر اهتمام أن يعرفوا طرق حكمها، ونظم أرضها وجباية أموالها حرص على هذا رجال الإدارة منهم كما حرص عليه العلماء ، فمن الأولين بوسيلج Poussielgue مدير المالية ، أو

كما عرفه المصريون إذ ذاك "بوسليك " مدير الحدود ، ثم خليفته فى الإدارة المالية استيف Estève، ومن الآخرين لانكريه lancret وجيرار Girard المهندسان وعضوا المجمع المصرى .

وقد عانوا فى هذا السبيل أشد العناء. وذلك أنه عند قدوم بونابرت غادر البلاد الباشا العثمانى، وصحبه فى فراره الروزنامى، كبير الإدارة المالية، وقد أدى هذا الفرار وسقوط الحكومة القائمة، وهزيمة المماليك إلى شئ كثير من اختلال الأحوال واضطراب الأمور. هذا إلى أن جل المباشرين للشئون المالية، وبخاصة الأقباط منهم ، كانوا حريصين على أن لا يفضوا بما عندهم من أسرار مهنتهم، فهم – من جهة – لم يطمئنوا بعد إلى استقرار الأمر للفرنسيين، وهم – من جهة أخرى – يريدون بقاء تصريف هذه الشؤون فى أيديهم. وقد روى استيف نفسه أنه لما تملكه اليأس من فرط مراوغتهم تحايل حتى جمع عددا منهم فى منزله، وأغلق الأبواب وأبقاهم فى منزله فى الأسر ثلاثة شهور اضطروا فى خلالها إلى أن يقدموا له بيانا دقيقا بما هو مربوط على البلاد من أنواع الأموال بلداً بلداً[١].

ولكن استيف وأقرانه لم يلقوا من بعض شيوخ القاهرة ، وكبار أهل الديوان كل هذا الاعنات ، واستطاع لانكريه بفضلهم أن يضع مقالته فى نظام ضرائب الأرض الزراعية وحكومة بلاد الأرياف المنشورة فى كتاب وصف مصر[٢]، كما استفاد منهم استيف فى تحرير مقالته المستفيضة فى مالية مصر من الفتح العثمانى إلى الفتح الفرنسى المنشورة فى نفس الكتاب [٣] .

وكان ممن أعان استيف بكل ما يعلم حسين أفندى من رجال الروزنامة – فأجاب على الأسئلة التى وجهها إليه ، ونظم إجاباته فى ستة عشر بابا ، وكان هذا فى ١٣ محرم سنة ١٢١٦ أو أواخر مايو سنة ١٨٠١ أى قرب انتهاء العهد الفرنسى .

وهاك بيان هذه الأبواب كما وردت فى الأصل :

الباب الأول : فى تعريف القاهرة (وبعبارة أصح باشوية مصر) ونظامها وأمرائها ، الباب الثانى : فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم ، الباب الثالث فى تعريف الأوجاقات السبعة وأسمائها ، الباب الرابع فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره ، الباب الخامس فى تعريف الأفندية وخدمتهم ، الباب السادس فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية، الباب السابع فى تعريف التزام الملتزمين ، الباب الثامن فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها ، الباب التاسع فى تعريف البلاد وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم ، الباب العاشر فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام ، الباب الحادى عشر فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى ، الباب الثانى عشر فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شئ ، والآن قدره أى شئ ، الباب الثالث عشر فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وقدره ، الباب الرابع عشر فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى ، الباب الخامس عشر فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال ، الباب السادس عشر فى تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه (وهى متنوعات أغلبها تاريخى) .

وتقع هذه الأبواب فى ٧٥ صفحة فى مجلد مخطوط بقلم معتاد محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٥٢ فى فهرس التاريخ. وقد أخطأ محرر الفهرس فبدلا من أن يقول إنها الأجوبة التى أجاب بها حسين أفندى استيف خزينة دار الجمهورية وضع لفظة " أساقفة " بدلا من استيفو الموجود بالأصل. وقد بينا أرقام الصفحات الأصلية داخل أقواس. هذا وقد كتب على المجلد ما يفيد أنه اشترى من تركة المرحوم قدرى باشا وأضيف فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ .

وينتسب حسين أفندى صاحب هذه الأجوبة إلى الروزنامة - وقد تولاها فعلا

فى أيام الاحتلال الفرنسى دون أن يتلقب بلقب روزنامى مصر [٤] . والروزنامى - كما قال حسين أفندى - يجب أن (يكون عاقلا مسلماً وهو وكيل عن السلطان فى الأموال الميرية .... وهو الذى يرد المشورة على الباشاوات فى كامل الأمور الصالحة [٥]) - وهو رئيس أفندية الروزنامة التى " رتبها السلطان سليم ترتيباً عظيماً وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس " ، وقد مكن السلطان الأفندية فى وظائفهم " ومن بعدهم فى ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونوا أهلاً إلى صنعة الكتابة، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة، وكل من مات منهم يدفع أتباعه الحلوان إلى نائب السلطان ويمكنون فى ذلك بالحلوان الذى يدفعونه " [٦]. ووصفهم استيف فى مقالته فى مالية مصر بأنهم كانت لهم مكانة بين قومهم، وأنهم بلغ بهم الحرص على سرية أعمالهم أن ابتدعوا خطاً لكتابة حسابهم لا يمكن لغيرهم قراءته [٧]. ثم أضاف إلى ذلك أن الشرقيين كانوا يباهون بما أوتى أفندية الروزنامة من الاطلاع ولين الجانب. أما عن أصلهم فقد لاحظ استيف أن أكثرهم كان من المماليك، وأنهم كانوا عادة يعدون مماليكهم لتولى وظائفهم [٨]. هذا وفى أكثر من موضع فى الجبرتى نجد ما يؤيد قول استيف عن اشتغال الأفندية بالعلم من معقول ومنقول.

يخطئ إذن من يتوهم أن الإدارة العليا لمالية مصر كانت فى يد الأقباط ، والواقع - كما سنرى - أنه لم يكن بالروزنامة من غير المسلمين إلا ثلاثة صيارف من اليهود . ولم يأت اتصال الأقباط بالمالية إلا عن طريق اشتغالهم بالجباية فى بلاد الأرياف ، وبمباشرتهم لحصص الأمراء من المماليك ، وبالتزام موسريهم ببعض الاحتكارات الحكومية .

قلنا إن حسين أفندى تولى عمل روزنامى مصر أثناء الاحتلال الفرنسى ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن الروزنامة - كما وصفها هو فى أجوبته - بطل عملها أثناء ذلك الاحتلال ، وقد عهد الفرنسيون ببعض اختصاصها إلى لجنة من خمسة من أعضاؤها المصريون الشيخ المهدى وحسين أفندى والمعلم فلتاؤوس [٩] .

ولا نستطيع الآن التحقق من تاريخ حسين أفندى بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وليس لدى ما يثبت - أو ينفى - أنه هو نفس حسين أفندى الذى تقلد الروزنامة فى عهد محمد على ، ثم بلغ منصب الدفتر دارية فى جمادى الثانية من سنة ١٢٢٢ ، ثم نقم عليه الباشا أموراً فأمر بضربه وتجريده من وظيفته وكان ذلك فى عام ١٢٢٨ (١٠).

تحليل أجوبة حسين أفندى :

من يحقق النظر فى هذه الأجوبة ثم ينتقل لدرس مقالة استيف فى مالية مصر ولمطالعة الحوادث كما سجلها الجبرتى لا يمكنه إلا أن يلاحظ أن حسين أفندى إما أنه كان شديد الغفلة أو أنه تعمد فى وصفه أن ينحو نحو التقرير النظرى فقط ، وذلك لأنه تجنب تفصيل الواقع تجنباً يكاد يكون تاماً - اللهم إلا فى موضع أو موضعين اضطره السائل فيهما إلى أن يتحدث عن بعض ما أحدثه الأمراء المماليك فى أيامه من الحوادث ، وبذلك لا نكاد نلمس فى أجوبته أى أثر لما كان سائداً من الاضطراب والعسف ، من غصب الأقوياء وضياع الحقوق واختلال السجلات والمقاييس والسكة مما سنتبينه كله واضحاً عند ما نعرض فى مقالتنا الثانية لمقالة استيف فى مالية مصر .

لم يصدر هذا عن غفلة فحسين أفندى كان من رجال الروزنامة ، وكان على رأسها أيام الفرنسيين فهو على تمام الاتصال بما هو واقع . إنما صدر هذا عن رغبته فى الإجابة على الأسئلة التى وجهت إليه بوصف ترتيب الديار المصرية كما رسمه السلاطين ، وكما يجب أن يكون لا كما عبثت به حوادث الزمان .

ولهذا النحو من وصف النظم قيمته ، إذ هو يدلنا من جهة على نوع الكمال الذى كان ينشده الواضعون ، ويبعثنا - من جهة أخرى - على استقصاء أسباب قصور الناس عن بلوغه، أو بعبارة أخرى أسباب ابتعاد الواقعى عن القانونى . هذا إلى أن أجوبة حسين أفندى تصور لنا ما كان يعرفه أهل العلم عند نهاية العصر المملوكى العثمانى عن الأصول التاريخية لنظم ذلك العهد .

يعتقد حسين أفندى أن النظم التى وصفها كانت كلها مما رسم به السلطان سليم عند فتحه لمصر ، ثم يقرر أن السلطان سليم فيما رسم من النظم الخاصة بحيازة الأرض الزراعية وربط الأموال لم يكن مبتدعاً بل كان مقرراً لحقوق وخطط ترجع لعهد قديم جداً، لعهد استوزار فرعون لسيدنا يوسف عليه السلام.

أما أن ترتيب الديار المصرية كما جاء فى أجوبته كان من رسم سليم أو أى سلطان آخر ، فقد ثبت أن هذا لم يكن كذلك بل ثبت على العكس أن ظروف الأحوال كان لها فى إحداثه تأثير أكبر من تأثير التشريع السلطانى يتضح هذا أولاً فى المجلد الخامس من تاريخ ابن أياس الذى نشر أخيراً [١١] والذى يتناول الكلام على عهد نيابة خاير بك ، وهو أول من تولى النيابة عن السلطان العثمانى فى إدارة شؤون مصر. وتجد فى هذا الكتاب خاير بك يعالج المسائل بقدر جهده طبقاً لقواعد سياسية أساسية لا طبقاً لنظام موضوع . ويتضح هذا ثانيا فى بحوث العلامة سلفستر دى ساسى - فى تاريخ تطور حق ملكية الأرض الزراعية فى مصر - التى أعيد طبعها فى أيامنا فأصبحت بذلك أقرب منالا مما كانت[١٢] . وقد استطاع سلفستر دى ساسى أن يثبت بواسطة تحليل بعض الوثائق فساد ما زعمه بعض الباحثين من أن رعايا الدول الشرقية الاستبدادية ليست لهم حقوق مدنية . كما استطاع أن يكشف لنا عن جانب من ذلك التطور فى النظم الذى أشرنا إليه ، وإن كان كشفه هذا غير متصل الحلقات . ومهما يكن فقد أرشد الباحثين إلى الطريقة المثلى فى دراسة هذا الموضوع ، وهى الطريقة التى تقوم على قاعدتين : الأولى تحليل وثائق أصلية من عصور مختلفة (وقد فعل نفسه ذلك) ، الثانية موازنة ما حدث فى ممالك ظروفها مماثلة لظروف مصر كبعض ولايات الأمبراطورية الهندية مثلا (وقد نبه إلى ما فى هذه الموازنة من نفع) .

وأما ما ذهب إليه حسين أفندى عن تأصل القواعد التى قامت عليها السياسة المالية والإدارية فى هذه البلاد - وقد عبر عن هذا التأصل بنسبتها

لعهد وزارة سيدنا يوسف - فأمر يقره عليه البحث الصحيح. إذ أن هذه القواعد كانت مما عليه واقع الحال وظروف الحياة المصرية فى مختلف العصور.

وبعد فآخر ما نختم به هذا التحليل هو أن نشير إلى أن شقاء المصريين فى العهد المملوكى العثمانى يجعلنا ننسى حقيقة هامة هى أن من السلاطين والعظماء من كان راغبا أصدق رغبة فى إحقاق الحق وفعل الخير وتثبيت العدل. وقد قال حسين أفندى فى آخر كلامه عندما سئل عن انتفاع السلطان بملك مصر أن هذه المملكة جميعها ملكه وأنه لا ينظر إلى الانتفاع منها بل رتب مصرفها على قدر جبايتها وقرر أن ما فاض من الجباية يبقى لينفق منه فى عمارتها وما ينعم به على الناس .

مذكرة بالمراجع التى استعين بها فى التعليق على الأجوبة .

1. Estéve : Mémoire sur les finances de l'Egypte, depuis sa conquête par le Sultan Selym 1er jusqu' à celle du général en chef Bonaparte, par M. le comte Estève, trésorier général de Couronne, officier de la Légion d'Houneur, ex-directeur général des revenues publics de l'Egypte.

Description de l'Egypte. Etat moderne second edition. Paris 1822 tome. 12. pp. 41-248.

2-Estève : Compte rendu de l'Administration des finances Pendant l'etablissement des Français en Egypte.

بلا تاريخ (محفوظات كلية الآداب) .

3. Lancret : Mémoire sur le Système d'imposition territoriale et sur l'adminstration des Provinces de l'Egypte, dans, les dernières du gouvernement des Mamlouks.

Description de l'Egypte. Etat Moderne.second éd. tome II. pp.461-571.

توفى لانكريه فى عام ١٨٠٧ قبل نشر مقالته وبهذا لم يتمكن من مراجعتها .

4. Deny: Sommaire des Archives turques du Caire. Le Caire 1930.

هذا وقد استعنا أيضاً ببعض مقالات أخرى فى كتاب وصف مصر وقد بيناها فى مواضعها .

٥ - الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . الطبعة غير الأميرية . ولكنا نحيل دائماً على السنين ورقم المجلد .

وقد استعنا أيضا بصبح الأعشى للقلقشندى (طبعة دار الكتب المصرية) والجزء الخامس من تاريخ ابن اياس (طبعة كاله وزميليه) وبحوث سلفستر دى ساسى التى أعاد نشرها المعهد الفرنسى للآثار الشرقية .

[١] هذا بيان الأجوبة عن السؤالات التى سأل عنها حضرة استيفو - خرينة دار الجمهور الفرنساوى - عن القاهرة وترتيبها ونظامها من حسين أفندى ، فأجابه عنها بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه لا بقوة فهمه، وأجابه بالانكسار ، وهذه السؤالات والأجوبة مرتبة على الأبواب الآتى ذكرها فيه ، وحرر ذلك فى ١٣ محرم افتتاح سنة ١٢١٦ .

الباب الأول

فى تعريف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها

السؤال الأول

عن نظام مصر حين دخل السلطان سليم : كيف كان نظامها ؟ فأجابه المذكور عن ذلك . حين دخل السلطان سليم وملك مصر ورتبها بترتيب عظيم وأبقى جميع الناس على ما هم عليه ورفع عنهم المظالم والحوادث التى كانت ابتدعتها دولة الجراكسة والتراتيب [٢] التى رتبها ويأتى ذكرهم فيما بعد ، وحين أراد التوجه من مصر أقام وكيلا عنه يحكم فى القاهرة المذكورة .

السؤال الثانى

عن الوكيل الذى أقامه ، فأجابه المذكور : إن الوكيل هو الباشا الذى يحضر إلى مصر فى كل سنة[١٣] من اسلامبول ، وهو الحاكم فيها بسائر الأحكام وأذن له بالختم والعلامة على جميع التمكينات التى يقع فيها التغيير بالبيع والشراء[١٤] ورتب له جنودا وكتخدا ومهرداراً وخزنداراً وترجماناً ذا فهم وفصاحة ورئيس ديوان وأغاوات ، وجعل مسكنه بالسرايا التى هى داخل قلعة مصر] ورتب له أيضاً [ديوان أفندى[١٥] .

السؤال الثالث

من أين كان إيراد الباشا وعوائده ، فأجابه المذكور أن حضرة السلطان سليم رتب له إيراداً وعوائد معلومة على أصناف البهار فى كل فرق [٣] بن أربعمائة فضة ، وعوائد على الأمراء والصناجق وقت تلبيسهم ، وعلى كشاف الولايات وقت توليتهم وعلى الجمارك مثل ديوان إسكندرية ورشيد ودمياط وبولاق ومصر القديمة ، وعوائد على أمين البحرين وأمين الخردة وعلى الضريخانة وعلى أرباب المناصب ، وجعل [له] حلوان بلاد الأموات ، وربط عليها أموالا أميرية فى كل سنة تدفع إلى ديوان السلطان ، وقدرها خمسمائة وستة وخمسون كيساً مصرياً[١٦] .

السؤال الرابع

من أين كان إيراد كتخدا المذكور (أى كتخدا الباشا) فأجابه أن عوائده كانت على الجهات المذكورة قبله بحسب مقامه[١٧] .

السؤال الخامس

من أين كانت عوائد المهر دار ، فأجابه أن عوائد المهر دار مرتبة على أصحاب التمكينات مثل التقاسيط والفرامانات والتذاكر الديوانية التى تختم بختم وكيل السلطان وهو [٤] الباشا[١٨] .

السؤال السادس

من أين كانت عوائد الخزينة [دار] فأجابه أن عوائدها [عوائده] مرتبة على الأمراء والكشاف حين توليتهم ، وعلى أرباب المناصب التى سبق ذكرها بحسب مقامهم بموجب تعريف الخزينة دار القديم إلى الجديد فى كل سنة (١٩) .

السؤال السابع

من أين كانت عوائد الترجمان وخدمته، فأجابه أن الترجمان خدمته الوقوف فى كل ديوان لأجل تعريف الكلام بكل لسان، وعوائده على جانب كشاف الولايات، وعلى الباشا له عوائد يقال لها ترقى، وله خرج فى كل يوم لحم وأرز وغيره .

السؤال الثامن

من أين كانت عوائد ديوان أفندى، أجابه أن عوائده مرتبة على أصحاب التمكينات مثل التقاسيط والفرمانات والتذاكر الديوانية التى يقع فيها [٥] التغيير والتبديل بالبيع والشراء والحلوان الذى يعلم عليه بعلامته ، وله خرج على الباشا فى كل يوم .

السؤال التاسع

ما معنى رئيس الديوان وخدمته وعوائده، فأجابه أن رئيس الديوان هو مأمور بقتل الذى يستحق القتل، وعوائده مرتبة على الباشا، وله ما على المقتول من ملبوس وغيره .

السؤال العاشر

من الأغاوات وخدمتهم، فأجابه أن الأغاوات منهم الجاويشية والمهاترة الذين يضربون النوبة فى كل وقت، وباقى الأغوات الذين هم مقيمون بخدمة الباشا ودائما ملازمون له ويركبون معه أينما توجه، وجمكيتهم على طرف الباشا(٢٠) .

الباب الثانى

فى تعريف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم ، فأجابه [٦] المذكور أن السلطان سليم رتب بالقاهرة أربعة وعشرين صنجقا طبل خانة ، منهم كتخداء الوزير ، وقبودان اسكندرية وقبودان دمياط وقبودان السويس كانوا يحضرون من اسلامبول وباقى العشرين صنجقاً من مصر (٢١) .

السؤال الأول

عن كتخدا الوزير وخدمته ، فأجابه أنه يكون ملازما لحضرة الباشا ، ومقيما بصحبته بالسرايا ، وهو الوكيل عنه فى كل الأمور ، وعليه القيام بالحضور فى كل ديوان واستقبال الدعاوى وغيره ، ويجب عليه أن يعرض جميع الأمور على الباشا فجميع ما أمره به يفعله والذى لم يأمره به لم يفعله .

السؤال الثانى

عن القباطين وخدمتهم ، فأجابه أن القباطين أربعة قبودان اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، وخدمتهم حفظ القلاع وربط البنادر المذكورة والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل [٧] السليانات المرتبة ، وعلى جانب التجارات المحضرة بالبنادر (٢٢) .

السؤال الثالث

عن أمير الحاج وخدمته ، فأجابه أن أمير الحاج من صناجق مصر وخدمته التوجه بقافلة الحاج وحفظ مال صرة الحرمين ودفع أذية العرب عن الحجاج إما بمعروف وإما بحرب، وعليه القيام بدفع عوائد العرب التى رتبها لهم السلطان سليم ، والعوائد التى لها [لهم هى] جانب على طرف الميرى وقدرها [وقدره] أربعمائة كيس مصرى ، وجانب مستجد على طرف الدولة العليا ، يخصم من أصل خزينته [خزينة السلطان] وقدره أربعمائة كيس مصرى ورتب له السلطان سليم بلاد وقف لكل من كان أمير الحاج لأجل إعانته على ذلك (٢٣).

السؤال الرابع

عن الدفتر دار وخدمته ، فأجابه أن عليه حضوره فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية بموجب دفتر الروزنامجى، وله عوائد على طرف الميرى من أصل السليانات، وعلى طرف [٨] الباشا، وعلى حلوان بلاد الأموات عن كيس حلوان ألف فضة، وله فراوى على الباشا فى أربعة أوقات، حين قدومه وحين عزله، وفى وقت تحصيل مال الصرة الشريفة، وفى وقت تشهيل الخزنة، وفروة على أمير الحاج وقت التسليم (٢٤).

السؤال الخامس

عن صنجق الخزنة وخدمته، فأجابه أن عليه التوجه بالقافلة إلى اسلامبول وحفظ مال خزينة الملك، وعوائده حين توجهه من مصر على طرف الباشا، وحين وصوله إلى اسلامبول له على الملك انعام صرر نقدية وفراوى سمور وخلع مفتخرة فى وقت المقابلة (٢٥).

السؤال السادس

عن الصناجق حكام الولايات وعن عدتهم وخدمتهم، فأجابه أنهم خمسة حاكم جرجا والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة، وأن خدمتهم حفظ الجسور السلطانى [السلطانية] ورى [٩] البلاد، ودفع الضرر عن الفلاحين من العرب وغيرهم، والحكم بينهم بالشفقة والرأفة، وعوائدهم على طرف البلاد حكم ما رتبه السلطان فى المخرجات يأخذونه ويدفعون منه الميرى الذى عليهم والباقى يكون لهم، ولم يقدروا يحضروا بمصر حتى يحضروا معهم حجة أشهاد من قاضى الولاية وأعيانها وحفظ [يحفظ] الجسور ورى البلاد والحكم بالعدل بين العباد(٢٦) .

السؤال السابع

عن باقى الصناجق، فأجابه هم الخفر بالقاهرة ، أن فى كل شهر الخفر على

اثنين واحد جهة القبة والثانى فى جهة مصر القديمة، وأن يركبوا فى كل يوم فى فجر النهار، ويدوروا حول القاهرة، ويبصروا على العرب القشاطة، وأولاد الزنا، ومأذنون بقتل من يقع فى أيديهم من أولاد الحرام، وعوائدهم على جانب الميرى من أصل سليانات وموجبات العساكر ، ومن بلادهم التى مكنهم فيها السلطان

الباب الثالث

[١٠] فى ترتيب الأجاوقات السبعة وأسمائهم ، وهم متفرقة وجاوشا (ن) ، وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان، وهم أصحاب الكلام وعليهم الاعتماد، وهم المديرون بالقاهرة (٢٧) .

السؤال الأول

عن أوجاق متفرقة وخدمته ، فأجابه أن فى الأوجاق أغا وباش اختيار وكاتب واختيارية ، وهم من أرباب الديوان العمومى وخدمتهم حفظ القلاع الخارجة عن مصر من جهة الشرق مثل العريش وغيره ، ومن جهة البحرى مثل الاسكندرية ودمياط وأبو قير ، ومن جهة الوجه القبلى مثل أسوان وأبريم وغيره ، وللقلاع المذكورة أنفار معلومة ، ولهم جمكية مرتبة على طرف الميرى ، وجعل فى الأوجاق المذكور معمار باشا يحكم على المهندسين والبنايين وسائر ما يتعلق بالعمارة ، وله عليهم عوائد معلومة .

ومنهم قافلة باشا وخدمته تشهيل القوافل [١١] ويطلب منه العربان لحمل الأحمال وله عوائد على البن فى كل فرق ربع ريال مصرى ، وله عوائد من أصل محصول الأوجاق، ومنهم الجبجى وهو الحاكم على البارودية ، وعليه القيام بتحصيل بارود السلطنة المقررة على بلاد معلومة لأجل حفظ القلاع ، وله عوائد على طرف الميرى مرتبة من أصل المصاريف الميرية، وأما باقى الاختيارية والأغاوات وغيرهم لابد أن يحضروا فى كل ديوان، وعوائدهم على طرف الميرى من أصل جمكية العساكر ومن مصاريف الميرى وعلى طرف الباشا(٢٨).

السؤال الثانى

عن أوجاق جاوشان وخدمتهم وأنفارهم، فأجابه أنهم من أرباب الديوان العمومى، ومنهم كتخدا جاوشان وأمين الشؤون ومحتسب واختيارية. وخدمتهم أن يحضروا فى كل ديوان لتحصيل الأموال الميرية، وكتخدا جاوشان عوائده على طرف حكام الولايات، وعلى حلوان [١٢] بلاد الأموات على كل كيس مصرى ألف فضة، وله عوائد على جانب الموجبات، وعوائد على طرف الباشا، وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، والمحتسب عوائده على المسببين (المتسببين) الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان فى كل سنة، وأمين الشون عوائده على غلال الميرى وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، والمحتسب عوائده على المسببين (المتسببين) الذين لم يضبطوا الميزان وعليه ميرى يدفعه إلى ديوان السلطان، وباقى الاختيارية والجاويشية وعوائدهم على طرف الميرى مثل تذاكر جاوشية، ومن موجبات العساكر وعوائدهم على طرف الباشا(٢٩).

السؤال الثالث

عن الأوجاقات الأسباهية وخدمتهم، فأجابه أن الأوجاقات المذكورة ثلاثة، وهم جمليان وتفكشيان وجراكسة، وخدمتهم فى الولايات وأن يكونوا معينين إلى الحكام وحفظ الجسور السلطانى، وأما كبراء الأوجاقات المذكورة مثل باش جاويش والأغا والجوربجية والأنفار [١٣] وأصحاب الخدم فيكونوا مقيمين بالقاهرة حفظا لها من الباشا والأمراء، وعوائدهم على طرف البلاد التى مرتبة بالمخرجات وهى أوراق خدم العسكر، ولهم عوائد على طرف الميرى من داخل موجبات العساكر، ولهم عوائد على طرف الباشا، ولهم بلدان وقف وهما ناحية البدرشين وما معها وناحية الشنباب بولاية الجيزة سوية بينهم، وأن الأوجاقات المذكورة وهم الضبطجية والنظار على حكام الولايات، وأن حكام الولايات لم يقدروا يحكموا بشئ فى الولايات إلا باطلاع الجوربجية والمتولية الذين ينزلون فى الولايات المذكورة (٣٠) .

السؤال الرابع

عن أوجاق الإنكشارية وخدمته، فأجابه أن الأوجاق المذكور أوجاق السلطان، منهم الأغا حاكم بمصر وسيفه مطلوق ، ومنهم كتخداء الوقت وهو المتكلم بمصر، ومنهم سردار الحج والخزنة والكراخى الاختيارية والجربجية [١٤] واليولداشات، وهم مقيمون بالقلعة، وهم تحت طلب السلطان، وعوائدهم مال الدواوين بعد الميرى ، ومنهم الأوضباشية وعوائدهم على الخمامير . وعوائد الأوجاق المذكور على طرف الميرى من أصل موجبات العساكر و (له أيضا) عوائد على الباشا وعوائد على الملاحة والسلاخانة وذلك ما ذكرناه قبله (٣١) .

السؤال الخامس

عن أوجاق العزب وخدمتهم ، فأجابه أن للأوجاق المذكور كتخدا ، وأغا وجوربجية ، منهم أمين البحرين وأمين الخردة ، وجعل لهم إيراد البحرين والخردة بعد الميرى ، والأضباشية جعل لهم المراكز وهى القلقات بمصر ، وعوائدهم على طرف الباشا (٣٢) .

السؤال السادس

عن زعيم مصر، فأجابه أنه هو الوالى الذى يتبصر فى القاهرة، وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات ووقوع [١٥] أولاد الزنا، وعليه جرف الخليج الناصرى فى كل سنة، وله عوائد نظير ذلك على جانب الميرى فى كل شهر كيسا مصريا، وعلى الشون مقدار غلال مقيد بدفتر المصرف ، وله على جانب الميرى فى نظير الجرف مائة ألف فضة(٣٣) .

الباب الرابع

فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره

السؤال الأول عن القاضى وخدمته ، فأجابه أن القاضى هو النائب عن

السلطان فى الأحكام الشرعية ، يحضر فى كل سنة من اسلامبول إلى مصر وخدمته أن يحكم بين الناس بالوجه الشرعى ، وله الختم والعلامة على سائر التمكينات مثل الحجج والتقارير وغيره وله عوائد معلومة على سائر أوقاف مصر ، وعلى سائر التمكينات التى يقع فيها البيع والشراء بحسب قدر الأثمان ، وله عوائد على الميرى مثل الأوتلاق ، وجعل من تحت يده محاكم بالقاهرة فى الأخطاط [١٦] وقرر فيهم قضاة ذوو علم وفهم ، ويحكمون ويقطعون بالشريعة ، ويقيدون جميع الدعاوى ، وتقارير البيع والشراء ، وكل محكمة فيها سجل للقيد ، وكامل ما يقيدونه يعرضونه على القاضى شهراً شهراً ، ويعلم عليه بالعلامة والختم ، وكذلك علامة الشهود والمقيمين بالمحكمة الكبيرة ، ولهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء ، وللقاضى (والقاضى) له عوائد على المذكورين فى كل شهر ، وعلى المذكور (أى القاضى) الحضور فى الديوان الخصوصى لا العمومى ويركبون معه المترجمون تعلقة وهم اثنان ، وله رسل وجاويشية يتعاطون خدمته ، وعوائد المذكورين على طرف القاضى (٣٤) .

السؤال الثانى

عن العلماء وخدمتهم ، فأجابه أن العلماء هم المحققون العارفون بالله منهم أربعة مفتيون يفتون بإقامة الحق وإبطال الباطل ، وكبراء العلماء العارفين هم المدرسون بالمساجد يعلمون الناس العلم بمعرفة الله تعالى [١٧] ومعرفة دينهم، وباقى الفقهاء هم المقيمون بالأزهر لطلب العلم ، ورتب لهم (السلطان) تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة من جانب مال الميرى وغلال الميرى فى كل سنة ، ولهم على الباشا فراوى وأصواف جبب حين حضوره بمصر (٣٥) .

السؤال الثالث

عن أرباب السجاجيد وخدمتهم ، فأجابه أن أرباب السجاجيد لا خدمة عليهم ولهم مقامهم وإكرامهم لأجدادهم ، وهم الشيخ البكرى وجده أبو بكر الصديق ، والشيخ السادات وجده سيدنا على ، والشيخ العنانى وجده سيدنا عمر

بن الخطاب ، والشيخ الخضيرى وجده سيدنا الزبير ، والمذكورون رتب لهم السلطان ترتيباً عظيماً ، وأعطى لهم بلاداً ومكنهم فيها، ويحضرون فى الديوان الخصوصى ، والمشورة لهم فى جميع الأمور ، ولهم على الباشا فراوى سمور فى وقت المقابلة وفى وقت طلوع القلعة (٣٦) .

السؤال الرابع

[١٨] عن نقيب الأشراف وخدمته ، فأجابه أن المذكور لا خدمة عليه، وهو من كبراء مصر من أصحاب الكلام ، وجميع الأشراف أنفار المذكور، ولهم عليه جمكية فى كل ثلاثة أشهر يصرفها لهم بقدر معلوم، وحكمه ماشى عليهم، وكل من وقع منه ذنب يقاصه بقدر ذنبه ، وللمذكور بلاد أعطاها له السلطان ومكنه فيها لأجل معايشه وإعانته على ذلك ، وعليه الحضور فى ديوان الخصوصى ، وعلى الباشا له فراوى مثل المذكورين قبله (٣٧) .

الباب الخامس

فى تعريف الأفندية وخدمتهم

السؤال الأول

عن كبير الأفندية والحاكم عليهم ، فأجابه أن كبير الأفندية هو الروزنامجى والحاكم عليهم ، وخدمته تحصيل الأموال الأميرية وصرفها فى مرتباتها المرتبة بموجب دفتر السلطان سليم ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى البهار وغلال على جانب الباشا، وله على المذكور [١٩] فراوى فى حين مقابلته فى شلقان وحين قدومه فى العادلية، وحين طلوعه بالقلعة، وحين تشهيله مال الخزنة، وحين عزله ، ومن تحته (أى الروزنامى) شاجرتيه ثلاثة وكيسدار (كيسه دار) واحد، ومن تحت يده قلفاوات أربعة أصحاب كدوكات (كديك) يأتى ذكرهم فيه، وعليه مال كشوفية كبير يدفعه فى كل سنة فى نظير منصبه (٣٨) .

السؤال الثانى

عن القلفاوات الأربعة وخدمتهم ، فأجابه أن منهم باش قلفه الروزنامة وخدمته أنه زبطيجى (ضابط) على سائر الأفندية ، ويقيد جميع إيراد مصر ومصرفه ، وعنده سجل بلاد الجيزة وقيد أسماء ملتزميها بقدر أموال الميرية التى على الولاية المذكورة وعنده دفتر ميرى مال الكشوفية الذى هو مطلوب من أرباب المناصب والبلاد وقيد أسمائهم وهو الذى يعطى سند إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى [٢٠] وله عوائد على جانب الميرى والباشا ، وله فراوى على المذكور حين قدومه ، وفى وقت عزله ، وفى وقت غلاق مال الصرة الشريفة ، وفى وقت تشهيل الخزنة ، ومن تحت يده ثلاثة أفندية شاجرتيه اثنين وكسدار [كيسه دار] واحد ، وعوائدهم عليه (٣٩) .

السؤال الثالث

عن تانى خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد بلاد الكسوة وأسماء مال الملتزمين وقدر مال الميرى الذى عليهم ، وعنده دفتر فيه بعض مصاريف الميرى ، ومن تحت يده قلفاوات اثنين ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا ، وله قفاطين على الباشا حين قدومه ، وحين غلاق الصرة ، وفى تشهيل الخزنة .

السؤال الرابع

عن ثالث قلفة الروزنامة وخدمته . فأجابه أن خدمته قيد تذاكر التمكينات المرتبة بالمصاريف الميرية ، ومن تحت يده أفندى واحد ، وعوائده على [٢١] طرف الميرى ، وعلى الباشا مثل المذكور قبله .

السؤال الخامس

عن رابع خليفة الروزنامة وخدمته ، فأجابه أن خدمته حساب الموجبات مع أفندية الأوجاقات السبعة وغيرهم أصول وخصوم وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله .

السؤال السادس

عن أفندى الشرقية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايات خمسة الشرقية والمنصورة وقليوب والبحيرة وأطفيح ، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين ، وقدر الأموال الميرية التى هى مطلوبة منهم ، وهو يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال الميرى ، وله عوائد على كل سند ثلاثة وخمسين فضه أو أكثر على قدر المال الذى يدفع، وله عوائد على جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، ومن تحت يده أفندية خمسة وعوائدهم [٢٢] عليه.

السؤال السابع

عن أفندى الغربية وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على ولايتين الغربية والمنوفية، وعنده سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الأموال الميرية التى هى مطلوبة منهم ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون الميرى ، وله عليهم عوائد مثل الأفندى قبله ، وعلى جانب الميرى عوائد ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله أفندية تحت يده ثلاثة وعوائدهم عليه .

السؤال الثامن

عن أفندى الشهر وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى وعنده دفتر السجل مقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الميرى الذى عليهم ، وأيضاً أنه كاتب على الأسكلهات وهى الجمارك التى على الدواوين مثل اسكندرية ودمياط ورشيد وبولاق ومصر القديم ، ومال البهار والبحرين والخردة وغيره ، وعنده دفتر سجل يقيد فيه أسماء [٢٣] الملتزمين وقدر المال الميرى الذى يطلب منهم ، وله عوائد على الملتزمين وعلى الجمارك وعلى جانب الميرى ، وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه .

السؤال التاسع

عن أفندى الغلال وخدمته ، فأجابه أنه كاتب على الوجه القبلى مثل الذى

قبله وعنده دفتر سجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر مال الميرى ، وغلال الميرى الحب ، وهو الذى يعطى السندات إلى الملتزمين الذين يدفعون المال والغلال الحب ، وله عليهم عوائد عن كل سند خمسة و أربعون فضة ، وله عوائد على جانب الملتزمين وعلى جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله وله من القلفاوات أربعة وعوائدهم عليه (٤٠) .

السؤال العاشر

عن أفندى المحاسبة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد جميع ما يتعلق بالدولة العلية مثل السكر والأرز [٢٤] والعدس وجميع ما ينصرف من خزنة السلطان على العمارات وغيره بحسب موقوع كل سنة لأنه لم يكن شيئاً مقرراً ، وكذلك عنده دفتر صرة الأشراف، شريف مكة والمدينة والينبع، وأغاوات الحرم، وأهالى مكة والمدينة، وكذلك عنده دفتر جرايات أهالى الحرمين، وهو القمح المرتب لهم من جانب غلال الميرى ويرسل لهم فى كل سنة بأسماء أصحابه اسم باسم ، وله عوائد على جانب الميرى، وعلى الباشا (مثل) الذى قبله، وله عوائد على مصاريف الخزنة عن كل كيس مصرى ألف فضة، وله عوائد على العمارات التى تحصل فى كل يوم محبوب مصرى، وله عوائد على مرتبات أصحاب الصرة بحسب قدر المرتب، وله من القلفاوات خمسة وعوائدهم عليه.

السؤال الحادى عشر

عن أفندى اليومية وخدمته ، فأجابه أن خدمته ربط دفاتر الصرة إلى الحرمين المرسلة، وربط دفاتر الجمكية [٢٥] بمصر إلى العساكر وغيره وربط قدر جملتها على الصحيح ، وكذلك عنده دفتر صرة الحرمين مثل الذى قبله ، وله عوائد على جانب الميرى وعلى الباشا مثل الذى قبله ، وتحت يده من القلفاوات أربعة وجمكيتهم عليه (٤١) .

السؤال الثانى عشر

عن أفندى المصرف وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد مصاريف غلال الميرى الحب كل واحد باسمه مثل الباشا والأمراء والأغاوات والأوجاقات والمشايخ والأفندية وباقى الناس بموجب دفتر عنده ووقت المصرف يكتبون الموكلين بغلال الميرى ولم يقدروا يصرفوا ولا أردب واحد إلا بموجب ورقة من عند الأفندى المذكور ، وله عوائد على جانب الغلال الميرى وعلى الباشا ، وله من الأفندية أربعة وعوائدهم عليه (٤٢) .

السؤال الثالث عشر

عن أفندى الكركشى وخدمته ، فأجابه أن خدمته [٢٦] قيد مال الكركشى الذى على جميع البلاد، ويقيد جميع أسامى الملتزمين لأجل تحصيل المال المذكور ، وله عوائد فى كل سند يعطيه إلى الملتزم عشرة فضة (وعلى) كل قرش (يساوى) ثلاثون فضة يتحصل من المال المذكور أربعة فضة ، وله عوائد على الباشا ، وله من الأفندية اثنان وعوائدهم عليه(٤٣).

السؤال الرابع عشر

عن أفندى الرزق وخدمته ، فأجابه أن عليه قيد أطيان الرزق بأسماء أصحابهم ، وله عوائد غير معلومة فى وقت تقييد الإفراجات ، وله على الباشا عوائد(٤٤) .

السؤال الخامس عشر

فى الفرمنجى وخدمته ، فأجابه أن خدمته متعلقة بالباشا مثل كتابة الفرمانات العربى الذى ترسل إلى الفلاحين وإلى البنادر وله عوائد وخرج على طرف الباشا .

[٢٧] السؤال السادس عشر

عن كتبة الخزينة وخدمتهم ، فأجابه أن المذكورين اثنان وتحت يدهم أربعة كتبة وخدمتهم الروزنامة العامرة تحت يد الروزنامجى يضبطون جميع الأموال الميرية الأصل والخصم والايراد والمصرف ، وهم الذين يحاسبون سائر الأفندية الذين عهدتهم المال الميرى فى جميع ما يتعلق بالروزنامة العامرة ، ولهم عوائد على جانب الميرى ، وعلى البهار والمحتسب وعلى الباشا ، ومن تحت يد المذكورين صيارف يهود ثلاثة منهم صراف باشا واحد ، وكامل النقود عهدته ، والباقى من تحت يده ، وعوائدهم على جانب الميرى ، ولهم كساوى على جانب الروزنامة وعلى باش قلفة .

السؤال السابع عشر

عن أفندية الأوجاقات السبعة ، فأجابه أن لكل أوجاق أفنديا كبيراً ، وأفنديا صغيراً ، وهم من جملة المتكلمين على الأوجاق ، ومن تحت أيديهم أفندية ، وخدمتهم صرف جمكية [٢٨] العساكر وباقى الناس بموجب دفتر يحضر لهم من الروزنامة ، وعليهم ربط جميع إيراد الأوجاقات ، وعوائدهم من جانب جمكية الناس ، ومن جانب الأوجاق .

السؤال الثامن عشر

عن أفندى المقابلة وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد دفاتر جمكية العساكر، وساليانات الأمراء والمشايخ والأيتام وغيره اسم باسم، وهو الذى يعطى التمكينات إلى أصحاب المرتبات، وله عليهم عوائد فى كل تقرير خمسة وأربعون فضة، وله عوائد على جانب الباشا، ومن تحت يده (من) الأفندية خمسة وعوائدهم عليه .

السؤال التاسع عشر

عن الأفندية حين قررهم السلطان فى خدمتهم كيف كان شروطه عليهم ،

فأجابه أن السلطان سليم حين رتب الروزنامة رتبها ترتيبا عظيما ، وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس وشرط عليهم إن سئلوا [٢٩] عن أى شئ لا يعطون عنه جوابا إلا أن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحداً يطلع عليها خلاف خدماتها ، وأن الدفاتر التى ينتهى العمل بها تحفظ فى خزينة (مقفلة ؟) فى القلعة ، وإن كان يحصل من المذكورين خلاف الشروط التى وقعت يقع لهم القصاص بحسب حالهم ، وعلى ذلك أجابوا وارتضوا ، وبحكم هذا قررهم فى خدمتهم ومكنهم فيها بتمكين ديوانى ، ومن بعدهم ذرياتهم ومماليكهم إن كانوا يكونون أهلا إلى صنعة الكتابة ، ولا يقع فيهم تغيير ولا تبديل إلا بالموت أو بخيانة ظاهرة ، وكل من مات منهّم يدفع إلى نائب السلطان الحلوان أتباعه ، ويمكن فى ذلك بالحلوان الذى يدفعونه ، وقدر على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعونه إلى ديوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور ، وحفظ مقامهم لخدمة الملوك ، وأوقف لهم بلداً بولاية الجيزة وهى شنبارى ، والذى يتصرف [30]فيها الروزنامجى لأجل مصاريف الأفندية المذكورين ، وللافندية المذكورين كساوى على الباشا والدفتردار والروزنامجى فى (كل) سنة كل واحد بحسب مقامه .

الباب السادس

فى تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية

السؤال الأول

عن ولايات الوجه البحرى وعدتهم والوجه القبلى وعدتهم

بيان ذلك :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١ . ولاية الشرقية	١ . بهنساوية

٢. ولاية المنصورة	٢. أشمونين
٣. ولاية البحيرة	٣. منفلوط
٤. ولاية قليوب	٤. جرجا
٥. ولاية الغربية	٥. أطفيح بالبر الشرقى
٦. ولاية المنوفية	٦. ألواح من داخل جرجا [أى الواحات]
٧. ولاية الجيزة	٧. فيوم بين الحدود البحرى والقبلى

أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين بدرجة تخمين (٤٥) .

(٣١) السؤال الثانى

عن (أقاليم؟) الوجه البحرى كيف تحصيل ماله، فأجابه أن تحصيل المال من الفلاحين نقد فلوس على حكم موقوع البلاد مفادنة أو كلالة حكم التثمين المثمن من قديم الزمن، وأما المضاف مستجد لم يكن هو من مدة السلطان سليم (٤٦) .

السؤال الثالث

عن الوجه القبلى كيف كان تحصيل ماله نقداً أو غلالا ، فأجابه أن فيهم بلاداً عليهم مال نبارى وهو النقد ، وعليهم غلال وهو الحب ، ومنهم بلاد مال خالص ، وأن خراج وجه (الوجه) المذكور لم يعرف قدره فى كل سنة لأن تحصيل خراجه حكم المساحات التى تقع فى كل سنة (٤٧) .

السؤال الرابع

عن ولاية الفيوم كيف كان تحصيل مالها، فأجابه أن مال الولاية نقداً حكم موقوع البلاد، إما مفادنة [٣٢] أو كلالة، وأن فيها بعض بلاد مالها على الغيطان الجناين .

السؤال الخامس

عن اسكندرية وتحصيل مالها ، فأجابه أن اسكندرية لم (لا) تعد من البلاد، وهى بندر وأسكلة عظيمة، وإيرادها كان لأوجاق الإنكشارية يدفع مال الميرى الذى عليهم منه، وقدره مائتان وسبعون كيساً مصريا إلا كسوراً ، وباقى العشور من التجارات يكونون له .

السؤال السادس

عن بندر دمياط كيف كان تحصيل إيراده، فأجابه أن البندر المذكور فى التزام المذكورين قبله (أى أوجاق الإنكشارية)، ويدفع المال الميرى الذى عليه، وقدره ثلاثة وستون كيساً مصريا إلا كسوراً، وباقى (والباقى) من عشور التجارات يكونون لهم .

السؤال السابع

عن أقليم البرلس كيف تحصيله ، فأجابه أن أقليم [٣٣] البرلس التزام مثل البلاد ، وكل من كان ملتزما يدفع الميرى الذى عليه والباقى له .

السؤال الثامن

عن مصر (أى القاهرة) وإيرادها، فأجابه أن مصر إيرادها على جمرك البهار وعلى جمرك بولاق، ومصر القديم، والبحرين والسلخانة، وأما إيراد البهار فهو من قديم الزمان إلى الباشا وإلى مصر يدفع الميرى الذى عليه فى كل سنة وقدره مائتان وثلاثة وأربعين كيسا مصريا إلا كسوراً، والباقى من العشور يكون له، وأما إيراد بولاق ومصر القديم فهو قديم الزمان إلى أوجاق الإنكشارية، ويدفعون المال الميرى الذى عليهم ، ويدفعون فى كل سنة اثنان وسبعون كيسا مصريا ونصف، وأما إيراد البحرين فهو من قديم الزمان إلى أوجاق العزب، ويدفعون المال الذى عليه فى كل سنة وقدره ثمانية وثلاثون كيسا مصريا ونصف والباقى يكون لهم، وأما السلخانة فايرادها إلى أوجاق الإنكشارية من قديم

الزمان ويدفعون [٣٤] الميرى الذى عليه وقدره ستة وأربعون ألف فضة وكسور والباقى له .

الباب السابع

فى تعريف التزام الملتزمين

السؤال الأول

عن الملتزمين من يكونوا ، فأجابه أن الالتزام من قديم الزمان إلى الأوجاقات والمماليك والجلبية وبعض من التجار والأفندية ، والحريمات والهوارة، وأرباب السجاجيد ، وبعض من العلماء والمشايخ ، وبعض عربان بالولايات ، والآن للحريمات (٤٨) (للأمراء؟) .

السؤال الثانى

عن التزام الرعاية [الرعايا] فى مدة الفرنساوى وقدره الربع أو الخمس، فأجابه أن الالتزام الذى هو مفروج عليه إلى أصحابه بوجه التخمين قدر الربع.(٤٩).

السؤال الثالث

عن البنادر التى بالولايات كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن البنادر المذكورة أولهم المحلة الكبرى والمنصورة وبلبيس وهم مسكن الحكام ، ورتب فيهم (السلطان) أوجاقات سبعة ، وجوربجية ومتولية ، وكذلك محلة مرحوم ودمنهور والجيزة مثل الذى قبله ، وسمنود وزفتى ومنية غمر بنادر ثلاثة من غير أوجاقات، والفيوم وبنى سويف والمنية بنادر ثلاثة ، وفيهم أوجاقات وجوربجية .

السؤال الرابع (٥٠)

عن التزام الأموات كيف كان حلوانهم ، فأجابه [٣٥] أن من قديم الزمان كان الباشا يأخذ الحلوان على ثلاثة سنوات على الفايض الحر الذى هو مخصوص

للملتزم من غير زيادة بشرط أن يكون الحلوان من أولاده أو مملوكه أو امرأته أو أقاربه ، فان كان الميت لم يكن له أحداً فللحاكم (فالحاكم) له أن يعطيه ويأخذ منه الحلوان لأن الالتزام لا يكون إلا لأهالى مصر وأقطارها .

السؤال الخامس

لماذا أن المملوك (أى الأمراء المماليك) كان يأخذ من الحلوان زيادة عن الثلاث سنوات ، فأجابه أن المملوك كان يأخذ قدر سنة رابعة فى نظير ما كان ينقص من الفايض الحر إذا كان الفايض عشرين ألف فضة يجعلونه عشرة آلاف فضة إلى الباشا فى نظير السنة الزايدة التى يأخذها من الملتزم .

الباب الثامن

فى تعريف الأراضى ووضع يد الملوك عليها

السؤال الأول

فى ملك الملك العزيز كيف كان ، فأجابه أن العزيز [36]لما ملك مصر وأراضيها وكامل الزراعات ، وكل سيدنا يوسف عليه السلام بضبط جميع الأراضى والزراعات خلافاً عن الرزق والأوقاف (التى) وتركها إلى أربابها الأئمة والمشايخ ، وإلى بعض من الناس ، وعلى المساجد والخيرات التى هى موقوفة عليهم .

السؤال الثانى

بأى شئ ملك الناس الأرض ، فأجابه أن سيدنا يوسف حين توكل بضبط الأرض فوجدها فى ملك الناس من قديم الزمان من مدة أولاد سيدنا نوح (و) أن أولاده الذين ملكوا جميع الدنيا كانوا ثلاثة ، وهم سام وحام ويافت ، فسام أبو العرب ، وحام أبو السودان ، ويافت أبو الترك والافرنج وباقى الأجناس التى على

البحر المحيط ، فأما أولاد العرب ملكوا الأرض نسلا بعد نسل ، فلما وجد سيدنا يوسف ذلك أبقاهم على ما هم عليه ومكنهم فيها وربط عليهم العشور الذى هو صار ميريا من ذلك الوقت يدفعونه إلى ديوان بيت المال لأجل عمار البلاد وراحة العباد وانتفاعهم [٣٧] ومعايشهم ، وأما العشور التى ربطها المذكور (فكانت) لأجل مصاريف عساكره وراحة كل من يملك هذه الأراضى .

السؤال الثالث

لما ظهر الإسلام وأرسل سيدنا عمر بن الخطاب عمرو بن العاص، وملك مصر كيف كان الحال ، فأجابه أن مصر فتحت صلحاً مع المقوقس (فى الهامش المقوقز) وأبقى الناس جميعاً على أرزاقها وبساتينها وبيوتها وأراضيها ، وبلادهم التى كانوا واضعين يدهم عليها، والعشور المرتبة من قديم وجعلها إلى بيت المال كذلك وحلوان الأموات يكونوا إلى بيت المال إعانة لكل من كان يملك مصر .

السؤال الرابع

حين ملك عمرو بن العاص كيف كان يأخذ الحلوان من الناس ، (فأجابه) أن كامل استعماله فى الأمور كانت بالرحمة والشفقة على الرعايا ، وكان أخذه الحلوان بأمر مناسب لعمار بيت مال المسلمين لأجل رفع العساكر عن الأذية .

[٣٨] الباب التاسع
فى ترتيب البلاد وضبط أطيانها
حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم

السؤال الأول

فى ربط البلاد وأطيانها ، فأجابه أن السلطان ربط البلاد وجعلهم أقاليم سبق ذكرهم فيه ، وقدر لكل بلد أطيان وحددها بحدود أربع الشرقى والغربى والبحرى والقبلى بلد ببلد ، وجعل الطين فدادين بقياس كل فدان أربعمائة قصبة، وجعل بين كل بلد وبلد حد معلوم ، وجعل بينهم علامة إما بحوض أو

جسر أو حجر ظاهر فاصل بين البلاد لمنع تعديهم على بعض ، وربط كل الفدادين بقدرها ، وأخرج منها الرزق والبور ، والباقى هو الذى ربط عليه المال بحسب طين الأرض ودونها [دوّنها].

السؤال الثانى

كيف كان ترتيب المال على البلاد ، فأجابه أن المال [٣٩] ارتبط على الطين إما كلالة وإما مفادنة بقدر معلوم حكم الترابيع المحررة وجميع مال كل بلد ، وأخرج منها المخرجات مثل مال الجهات وخدم العسكر وباقى مصاريف الكشوفية بعد ذلك يكون للملتزم ، وعلى الملتزم القيام بدفع المال الميرى إلى ديوان السلطان ، وعليه حفظ البلد التى تحت يده ، ومراعات أهلها بالرحمة وعدم الظلم حكم شرط السلطان الذى هو مذكور فى التمكين الذى بيده [٥١] .

السؤال الثالث

عن الشاهد الذى فى البلد وخدمته ، فأجابه أن خدمته قيد أطيان البلد فداناً بفدان ، وحوضا بحوض ، وأسماء الفلاحين ، وقيد مال البلد ومصرفها وهو الذى يربط جميع الأمور على الصراف ، والشاهد لا يكون إلا من أهل البلد، وعوائده من داخل المخرجات وله عوائد على الفلاحين [٤٠] تدخل فى قائمة المصروف فى سند.

السؤال الرابع

عن شيخ المشايخ ومن تحت يده (من) المشايخ وخدمتهم (فأجابه أن خدمتهم) يخلصون مال الملتزم من الفلاحين ، والملتزم (ليس) له طلب من الفلاحين لكون أن المشايخ ملزومين بخلاص (المال) من الفلاحين ، وعليهم الإخبار إلى الملتزم على العصاة من الفلاحين والملتزم له نظر فى ذلك ، وللمشايخ المذكورين طين مسموح بالمال الحر من غير مصروف ، ولهم عوائد بقائمة المصروف فى نظير خدمتهم ، وفى نظير إكرام الضيوف الذى تأتى إلى

الناحية ، وفى نظير حضورهم إلى مصر لمقابلة الملتزم ، وعليهم تقدمه إلى الملتزم فى كل سنتين والثالثة فى نظير كساوى الذى يكسيها لهم الملتزم .

السؤال الخامس

عن الصراف وخدمته فأجابه أن خدمته يقبض [٤١] المال من الفلاحين ويقيد أسماؤهم ونقد الدراهم من النخس (النحاس) وغيره وهو الذى عليه الحساب مع الملتزم وعوائده جانب على المخرجات ، وجانب على الفلاحين وكل (ولكل) صراف ضامن بمصر يضمنه إلى الملتزم ، وإن حصل منه أدنى خلل يكون الضامن ملزوما به .

السؤال السادس

عن الخولى وخدمته ، فأجابه أن خدمته قياس الطين ومعرفة زراعة الفلاحين وهو الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضا بحوض ، وعليه مباشرة زراعة الأوسية فى بدار التقاوى وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال السادبع

عن الوكيل وخدمته ، فأجابه أن خدمته حفظ غلال الأوسية ، وهو الذى يطلب منه أصول الغلال وخصومه [٤٢] ، وعليه حفظ تعلقات الأوسية مثل النوارج والمحاريث وخلافه، وعوائده على طرف الملتزم (٥٢) .

السؤال الثامن

عن الكلاف وخدمته ، فأجابه أن خدمته علف البهائم وتسريحهم ومراعاتهم فى كل ما يحتاج إليه ، وعوائده على طرف الملتزم .

السؤال التاسع

عن المشد وخدمته ، فأجابه أن خدمته خدام تحت يد قائمقام ، وهو الذى

يحضر الفلاحين إلى الديوان فى وقت طلب المال ، وعليه القيام فى سائر خدمة قائمقام ، وعوائده على طرف الملتزم (٥٣) .

الباب العاشر

فى تعريف الميرى وتمكين الملتزم من الالتزام

السؤال الأول

عن الميرى كيف ربطه السلطان سليم ، فأجابه [٤٣] أن الدفاتر حرقوها جماعة جراكسة حين دخول السلطان سليم (ولما) طلب تحرير الميرى من الأفندية فحرروه له من تذاكر الجاويشية لأن الميرى مقيد فى التذاكر كل بلد بتذاكرها ، فجمعوا تلك التذاكر من البلاد، وحرروا الميرى منهم بغير قاعدة يعرفونها ، لأن الدفاتر حرقت ، وجمع ذلك التحرير ، وكتب به دفتر فى وقت حضور السلطان سليم فى مصر كان سنة ٩٢٢ تسعمائة اثنين وعشرين سنة ، وكان خروجه منها سنة ٩٢٣ بعد النظام (٥٤) .

السؤال الثانى

عن الميرى هل حصل فيه زيادة أو نقصان ، فأجابه أنه حصل فيه الزيادة و النقصان بأوامر الباشوات فى بعض بلاد قليلة ، وسبب ذلك أن بعضاً من الملتزمين يكونون عنده بلد فيكتب عرض إلى الباشا برفع الميرى الذى عليها بشرط أن يشترى مرتبا من مصاريف الميرى ، ويبطله فى نظير ما يرتفع [٤٤] من الأصل بحيث لم يقع خلل فى الميرى ، ويكون الأصل والخصم قدر واحد فيجيبه الباشا على ذلك ، ويعطى له فرمانا خطابا إلى روزنامجى مصر برفع ذلك الميرى من الأصل ، ورفع نظيره من المصرف ، ويفعله الروزنامجى ذلك فانه مأمور بطريقة صناعته ، ولم يمكن ارتفاع ميرى من الأصل إذا لم يرتفع قدره من الخصم، والروزنامة مضبوطة(٥٥) .

السؤال الثالث

عن الميرى وقدره فى كل سنة ، فأجابه وهذا قدره يقبضه روزنامجى مصر بقوة الحكام من الملتزمين ومن أصحاب أقلام الجمارك ، ومن أرباب المناصب وكشاف الولايات وخلافه .

الأصل ميرى

١١٧٦١٤٤٤٣ (فضة) .

عنها ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٤٣ (فضة) كسوراً .

[٤٥] السؤال الرابع

عن بيان مصاريف الميرى وكيفية ترتيبه ، فأجابه أن المصاريف الميرية التى رتبها السلطان سليم هذا بيانها :

٥٠٧٣٥٢٩٩ (فضة) موجبات .

١٥٩٨١٢٢٠ (فضة) صرة أهالى حرمين .

١٤٩٠٣٤٧٥ (فضة) مصاريف حرمين .

٠٧٦١٨٦٣٤ (فضة) مصاريف سائرة .

(ومجموع ذلك كله ٨٩٢٣٨٦٢٨ فضة) .

(ويكون الباقى وقدره) ٢٨٣٧٥٨١٥ خزينة إلى السلطان بعد المصاريف المرتبة .

وهذا قدر المصاريف على قدر الأصل لا زيادة ولا نقصان [٥٦] .

السؤال الخامس

عن خزنة السلطان هل يصرف منها شئ أم لا ، فأجابه أنه يصرف منها بموجب سندات من الباشاوات إلى روزنامجى مصر فى كل سنة إلى أمير الحاج

وشريف مكة أربعمائة وإحدى وأربعون كيسا مصريا وكسور خمسة عشرة آلاف فضة ، وباقى من الخزنة تارة يصرف فى العمارات بحسب الاحتياج ، وتارة يرسل إلى الملك نقد صحبة [٤٦] صنجق الخزنة والقافلة .

السؤال السادس

عن مال الكوركجى الذى هو مضاف بالمال ما معناه، فأجابه أن مال الكوركجى كان يقبض من البلاد خارجا عن الميرى، ويصرف فى أجرة المراكب وغيره لنقل التراب من مصر ويرمى فى البحر المالح ، وكان قدر مبلغه فى كل سنة نحواً من ثمانية وعشرين كيسا مصريا، واستمر ذلك الحال مدة سنين وهم ينقلون التراب من القاهرة وكانت نظيفة، ولم يكن فيها من الوخم شئ، ومن بعد ذلك حصل تراخى وكسل وعدم التفات من الحكام، فصاروا يأكلون ذلك القدر فى كل سنة ولم يصرفوه، فبلغ ذلك السلطان وحضر منه أمر إلى وكيله بإضافة ذلك المبلغ على خزينته التى بقيت له فى ذلك الوقت من الميرى بعد المصاريف التى رتبها .

[٤٧] السؤال السابع

عن تذاكر الجاويشية التى هى داخلة الميرى ما معناها ، فأجابه أن تذاكر الجاويشية مرتبة على البلاد من قديم ، عوائد إلى أوجاق الجاويشية فى نظير خدمتهم فى تحصيل الميرى وكانوا يقبضونها من البلاد ، ثم بعد ذلك انتقل الالتزام من يد إلى يد وصار أكثر الالتزام عند الأمراء (الأمراء المماليك) إلى غاية سنة ١١٨٩ ، وصار الأوجاق المذكور لم يقدر يخلص من البلاد المذكورين ذلك بسبب قوتهم (أى قوة ملتزمى البلاد الأمراء) فشكوا حالهم إلى الباشا ، وهو نائب السلطان ، وأعرضوا عليه عرضا بإضافة ذلك على أصول الميرى بلداً ببلد ، وبعد ذلك يأخذونه من الروزنامجى فأجابه فى ذلك ، وحضر (وأحضر) الروزنامجى فى ذلك الوقت وأمره بإضافة ذلك على الميرى ، وقدره ثلاثة وأربعون كيسا مصريا وكسوراً ، وأعطى له فرمانا بذلك ، وأمره أن يعطيهم ذلك القدر فى كل سنة فى نظير ما انضاف على الأصل .

السؤال الثامن

[٤٨] عن ميرى الأوقاف كيف كان ترتيبه ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن ميرى الأوقاف مخصص على بلاد وكانوا يقبضونه النظار إلى (من) الملتزمين على يد مباشرى الأوقاف ويصرفونه فى التراتيب التى رتبوها الملوك الذين أوقفوا ذلك ، وكانوا النظار اثنين فى هذه المدة منهم شيخ البلد ناظر على وقف الدشيشة الكبرى، ومنهم سليمان أغا الوكيل ناظر على ثلاثة أوقاف المرادية والمحمدية والأحمدية وله عوائد على جانب الوقف (٥٧) .

السؤال التاسع

عن مال ميرى وقف محمدية كيف كان يقبض وكيف يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره خمسون كيسا مصريا وكسور خمسة آلاف وستمائة وأربعة فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر وعوائد الكتبية [٤٩] جملتهم على القدر المذكور وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة ، وقدره عشرون ألفا وسبعمائة وتسعة وثمانون أردبا حب ونصف (أردب) ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر المذكور وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال العاشر

عن مال ميرى وقف المرادية كيف كان يقبض، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثمانية وثمانون كيسا مصريا وكسورا واثنان وعشرون ألفا وسبعمائة وسبعون فضة، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات، وعوائد الناظر وعوائد الخدمة والكتبة وجملة المصرف على قدر الأصل المذكور، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره ثلاثة آلاف وثمانمائة وأربعون أردبا قمحا، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر المذكور وبمباشرة

[٥٠] كتبة الوقف المذكور .

السؤال الحادى عشر

عن مال ميرى وقف الأحمدية كيف كان يقبض ، وكيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره ثلاثة وعشرون كيساً مصريا وكسورا وستة آلاف

وثمانية وعشرون فضة ، وكان يقبض ذلك صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ، ومرتبات وخيرات وعوائد الناظر والخدمة والكتبة وجملة المصرف على قدر الأصل ، والوقف المذكور لم يكن له غلال على البلاد .

السؤال الثانى عشر

عن ميرى وقف الدشيشة الكبرى ، كيف كان يصرف ، فأجابه أن المبلغ الذى كان يقبض من الملتزمين وقدره أربعة وسبعون كيسا مصريا وكسوراً وخمسة عشر آلاف وتسعمائة [٥١] وثمانية وثمانون فضة ، وكان يصرف ذلك القدر صرة ترسل إلى أهالى مكة والمدينة ومرتبات وخيرات ، وعوائد الناظر والكتبة والخدمة وجملة المصرف على قدر الأصل ، وللوقف المذكور غلال على بلاد معلومة وقدره ثلاثة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون أردباً وثلث ، ويصرف ذلك القدر مثل المال بموجب دفتر بختم الناظر وبمباشرة كتبة الوقف المذكور .

السؤال الثالث عشر

عن المال الميرى كيف كان قبضه على مرة واحدة أو على مرات، فأجابه أن الميرى قسمين صيفى وشتوى ، أما الصيفى فكان يقبض على مرتين النصف لمال الصرة والنصف إلى أمير الحاج ، وأما الشتوى فكان يقبض على أثلاث لموجبات العساكر والمواجب الأربعة من ذمة الباشا ، والذى يبقى [٥٢] من الأموال المذكورة بعد مصاريف الميرى يتحصل إلى خزنة السلطان ، وترسل له صحبة صنجق الخزنة (٥٨) .

السؤال الرابع عشر

عن الأطيان الميرية المستأجرة على يد بوسيالك مدير الحدود العامة فى أى محل فأجابه أنهم داخلون ميرى الجمارك ، وكانوا أصلهم الأوجاقات ، وكان ميريهم يدفع إلى ديوان الروزنامة ، والآن صار مالهم يقبض من المستأجرين حكم الايجار (٥٩).

السؤال الخامس عشر

عن جمرك الرقيق من الجوار [الجوارى] والعبيد لمن كان ، فأجابه أنه كان لكل من كل صنجق جرجا يكون له ذلك الجمرك ، وأن صنجق جرجا ملزوم يدفع ميرى الولاية ، لأن الميرى لم يكن مربوطاً على ذلك الجمرك لأن الرقيق لم يكن هو شرط أن يحضر فى كل سنة(٦٠) .

السؤال السادس عشر

[٥٣] عن الحوادث التى جددها المملوك (الأمراء المماليك) مثل حادثة الأورز (الأرز)، فأجابه أن تلك الحوادث لم تكن مقررة بالميرى، وهى حادثة قريب عهد أحدثها المملوك وصارت الآن عائدة إلى الجمهور [أى حكومة الجمهورية الفرنسية] .

السؤال السابع عشر

عن الحوادث من زمن تجددها على وكائل الأورز والعصفر وغيره فأجابه أن الوكائل المذكورة كانت تعلق الأغاوات القزلارية فتغلب المملوك وربط ذلك الوكائل ورتب عليها تلك الحوادث من مدة قريبة (٦١) .

السؤال الثامن عشر

أن الروزنامجى من يقرره فى خدمته ، فأجابه أنه يقرره الباشا بإطلاع شيخ البلد وأعيانها بشرط أن يكون ذا فهم وعقل وتدبير ، وأن يكون أمينا لأنه مأذون

بقبض الأموال وصرفها ، وذا صناعة فى فن الكتابة لأنه مطلوب منه السؤالات والجوابات والكتابة مطلوبة له من الأفندية والكتابة (والكتبة) التى تحت يده والحساب [٥٤] مطلوب له .

السؤال التاسع عشر

عن الخيانة إذا وقعت من واحد أفندى من يقاصصه ومن يرفع خدمته ، فأجابه أن الروزنامجى له أن يقاصص الأفندية بحسب ذنوبهم الذى يستحق القصاص يقاصصه ، والذى يستحق الرفع من خدمته يرفع أمره إلى الحاكم ويرفعه بأذنه ، ولم يكن أحد من الحكام له معارضة لأحد من الأفندية فى كامل الأمور لأن الروزنامجى هو الحاكم عليهم ومطلوبون منه.

السؤال العشرون

عن أقلام الأفندية كيف كان ترتيبهم ، فأجابه أن ترتيبهم مذكور فى الباب الخامس ، وأن أقلامهم (وظائفهم) مشترى (مشتراة) من قديم الزمان حكم ترتيب السلطان ، ولم يكن أحداً يتعدى حلوانه إلى الباشاعلى يد الروزنامجى [٥٥] بالشفقة والرحمة لأنها خدمة عمل(٦٢).

السؤال الأحد والعشرون

عن دار الضرب ومن يتعاطاها، فأجابه أنه كان يحضر لها أغا من الدولة العلية خصوصى إلى ذلك ، وهو الذى يديرها ، ويدفع مال الميرى الذى عليها ، وعوائد الباشا ، وكتخدائه والمرتبات إلى أصحابها ، ودفع أجر الخدمة والمصاريف ، والباقى بعد ذلك يكون إلى المذكور (٦٣) .

السؤال الثانى والعشرون

لماذا أن دار الضرب الآن صارت إلى الباشا ، فأجابه أن سبب ذلك تغلب المملوك على الباشوات ، وعدم دفعهم العوائد التى عليهم ، ودفع (وعدم دفع)

الحلوان على حقيقته ، فقل مدخولهم (أى الباشوات) وصاروا محتاجين إلى إعانتهم على مصروفهم ، فهذا هو السبب لعطية دار الضرب لهم (٦٤) .

الباب الحادى عشر

[٥٦] فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى

السؤال الأول

فى تمكين الملتزمين فى البلاد كيف كان ، فأجابه حين دخل السلطان سليم فوجد الناس واضعين أيديهم على البلاد بموجب التمكينات التى بأيديهم إما بشراء وإما بحلوان ، فأبقاهم على ما هم عليه ومكنهم فى البلاد بتمكين جديد ، وأخذ منهم حلوان قدومه وأملاكه بالقاهرة ، وشرط عليهم أن يدفعوا الميرى الذى مضبوط على البلاد ، وأذن لهم بالبيع والشراء (فى حصص الالتزام) وجعل له بعد التمكين الأول على كل من مات من الملتزمين حلوان ثلاثة سنوات من الفائض الحر ، والتمكين القديم والجديد هو السبب فى ملك الملتزم ، ولم يبق للسلطان بلاد فى القاهرة (فى القطر المصرى) ولم يكن له على الملتزمين إلا الميرى فقط ، والحلوان الذى قرره على الأموات حكم الشرط لان البلاد بلاد الله ، والعبيد عباد الله ، وأن السلطان العادل [٥٧] هو ولى الأمر ولازم الاتباع له فى سائر الأمور إلا فى مخالفة أوامر الله تعالى.

السؤال الثانى

كيف كان تمكين الفلاح من الأرض، فأجابه أن السلطان سليم لما حضر بمصر وربط أطيان البلاد وأموالهم، فوجد الأطيان مؤثرة على الفلاحين (٦٥).

وأبقاهم على ما هم عليه، ومكنهم بتمكين الملتزم ، وشرط على الفلاح أنه لم يكن له بيع ولا شراء فى الطين لكون أن الطين ملك الملتزم الذى هو أنابه السلطان عنه والفلاح خدام الأرض ، وزرعها له بعد دفع المال الذى قرره عليه السلطان . والملتزم له أرض لم يكن له عباد .

السؤال الثالث

هل للملتزم أن يرفع الفلاح عن أثره أم لا، فأجابه أن الملتزم (ليس) له رفع الفلاح عن أثره إلا بعيوب ظاهرة، إما بعدم دفع المال، وإما بتبوير الأرض [٥٨] عمدا أو بخيانة ظاهرة فإن حصل ذلك من الفلاح فللملتزم أن يرفع المذكور عن أثره ويعطيه لمن شاء .

السؤال الرابع

هل للفلاح أن يفوت أثره أم لا ، فأجابه أن الفلاح إذا فات أثره برضاه له ذلك والملتزم لن يكن له أن يقهر الفلاح فى خدمته ولا يرفعه عن أثره .

السؤال الخامس

عن الذى يموت من الفلاحين، هل يكون أثره إلى الملتزم أم لا، فأجابه أن يكون أثره إلى ذريته أو عياله أو أقاربه، وإن لم يكن له أحد، فالأثر إلى الملتزم يقرر فيه من شاء من الفلاحين، وهذا حكم شرط الملك حين أثر الأطيان إلى أربابها.

الباب الثانى عشر

فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شئ والآن قدره أى شئ.

[٥٩] السؤال الأول

عن مقدار الميرى الذى حرره حسن باشا سنة ١٢٠٠ ، فأجابه أنه كان مقدار خمسة آلاف كيس ومائة وأربعون كيسا مصريا وكسور ، وخمسة عشر آلاف وستة وعشرون فضة[٦٦].

السؤال الثانى

لماذا أن الميرى أنقص من تحرير حسن باشا ، فأجابه أن حسن باشا حين حضر بمصر زود على الميرى مائتين واثنين وسبعين كيسا مصريا على جهات يأتى ذكرهم فيه بعد ما حصل من الأمراء المصرية غوغاء بسبب ذلك ، وبيان الزيادة زود على جمرك اسكندرية مائتين وأربعين كيسا مصريا وعلى خيار شنبر ، وسنامكى ستة عشر كيسا مصريا ، وعلى ناحية المطرية بدمياط ثمانية أكياس مصرية ، وعلى جلود السلخانة ثمانية أكياس مصرية ، وهذا جملة الزيادة ، وعمل فى شأن ذلك عرض من

[٦٠] الأمراء المصرية ، وأرسلوه إلى السلطان الآن (الحالى) وهو السلطان سليم ، فقبل ذلك العرض .

وحضر منه أمر برفع ذلك فرفع من دفاتر الميرى ، وكذلك ارتفع من أصل الميرى خزينه ما قدره من ابتداء سنة ١٢٠٠ إلى غاية ١٢١٢ كيسا مصريا مائة وسبعة وستون وكسور ، وخمسمائة وسبعة وثمانون فضة ، ومثل ما ارتفع ذلك من الأصول ارتفع قدره من الخصوم ، فجعله مرفوع الأول والثانى أربعمائة وتسعة وثلاثون كيسا مصريا وكسور ، وخمسمائة وتسعة وثمانون فضة ، فيبقى بعد ذلك إلى غاية سنة ١٢١٢ أربعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وأربعون فضة ، فهذا هو مجموع الميرى المقيد فى الباب العاشر(٦٧).

الباب الثالث عشر(٦٨)

[٦١] فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد وغيره

السؤال الأول

فى سبب ترتيب الميرى على البلاد، فأجابه أن أصول الترتيب فى نظير عشور خراج الأرض الذى كان يؤخذ من المزارعين ، وصار الآن ميرى وازداد حتى بلغ ذلك المقدار .

السؤال الثانى

عن سبب ميرى جمرك الدواوين ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البضائع والتجارات المحضرة من بر الروم وغيره .

السؤال الثالث

عن سبب ميرى البهار ، فأجابه أن هذا فى نظير عشور البن والبهار المحضر من الهند والأقطار الحجازية .

السؤال الرابع

عن سبب ميرى البحرين ، فأجابه أن هذا فى نظير ما يؤخذ من جمرك الغلال وجمرك المراكب .

السؤال الخامس

عن سبب ميرى كشاف الولايات ، فأجابه أن هذا فى نظير [٦٢] مال البلاد الذى رتبها لهم السلطان ، وفى نظير عوائدهم المرتبة على البلاد من داخل المخرجات.

السؤال السادس

عن سبب كشوفية الدفتر دار ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد .

السؤال السابع

عن سبب ميرى أغاوات متفرقة ، فأجابه أن هذا مثل الذى قبله .

السؤال الثامن

عن سبب ميرى كتخدا جاوشان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد .

السؤال التاسع

عن سبب ميرى الترجمان ، فأجابه أن هذا فى نظير ماله من العوائد.

السؤال العاشر

عن سبب ميرى الأغاوات والأوجاقات السبعة والأفندية [٦٣] ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم ومناصبهم .

السؤال الحادى عشر

عن سبب الميرى المطلوب من أفندية الديوان ، فأجابه أن هذا فى نظير مناصبهم وعوائدهم على جانب الميرى والباشا وما لهم من الفراوى والكساوى .

السؤال الثانى عشر(٦٩)

عن سبب ميرى أمين الشون ، فأجابه أن هذا فى نظير منصبه وماله من العوائد على جانب غلال الميرى .

السؤال الثالث عشر

عن سبب ميرى المحتسب ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائد على السوقية المسببين (المتسببين) وعوئده على جانب الميرى .

السؤال الرابع عشر

عن سبب ميرى أمين الخردة ، فأجابه أن هذا نظير حملة الجمال والحمير بخيمة الرميلة ، وحملة الفيوم ، وكامل الأقلام التى هى من داخل الخردة(٧٠).

السؤال الخامس عشر

عن سبب ميرى (مشايخ) الأسواق، فأجابه أن هذا فى نظير عوائدهم على الترك وعلى الدلالين (٧١).

[٦٤] السؤال السادس عشر

عن سبب ميرى أغا البارودية ، فأجابه أن هذا فى نظير ما هو مرتب له على جانب الميرى فى كل سنة، وإحدى وسبعون ألفا وستمائة وستون فضة، وفى نظير البارود المرتب على ناحية منيه كنانة وشلقان بولاية القليوبية وفى نظير عوائده على معامل البارود.

السؤال السابع عشر

عن سبب ميرى أغا المهندسين والبنايين (أى معمارجى باشى) فأجابه أن هذا فى نظير عوائده على جانب عمارة السلطنة بحسب طول المدة له فى كل يوم محبوب فى نظير عوائده على جانب المهندسين.

السؤال الثامن عشر

عن سبب ميرى قافلة باشى ، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده على جانب البن فى كل فرق ربع ريال .

السؤال التاسع عشر

[٦٥] عن سبب ميرى سردار جرجا ، فأجابه أن هذا فى نظير ناحية بندار التبنات التى أوقفها له الملك ، وفى عوائده على جانب حاكم جرجا .

السؤال العشرون

عن سبب ميرى أغاوات القلاع ، فأجابه أن هذا فى نظير ما هو مرتب على جانب الميرى وغيره .

السؤال الحادى والعشرون

عن سبب ميرى أمين الضريخانة ، فأجابه أن هذا فى نظير ما يبقى له من المكسب بعد مصاريف المرتبات.

السؤال الثانى والعشرون

عن سبب ميرى الجلود ، فأجابه أن هذا فى نظير زيادة ثمن الجلود التى يأخذونها من المدابغ .

السؤال الثالث والعشرون

عن سبب ميرى وكالة البهار فأجابه أن هذا فى نظير ما يخص أصحاب الملك من عوائد البهار والأمنية (وكونهم آمنين).

[٦٦] السؤال الرابع والعشرون

عن سبب ميرى أغاوا ت الجيزية (الجزية)، فأجابه أن هذا ما يؤخذ من النصارى واليهود فى كل سنة، العال أربعمائة وأربعون فضة على كل رأس، والأوسط على كل مائتنان وعشرون فضة، والأدنى على كل رأس مائه وعشرة فضة[٧٢].

السؤال الخامس والعشرون

عن سبب ميرى وقف سليمان باشا بثغر رشيد ، فأجابه أن هذا فى نظير ما كان قدره على نفسه صاحب الوقف أن يقع القدر إلى ديوان السلطان تبركا لعدم المعارض لوقفه.

السؤال السادس والعشرون

عن سبب ميرى وقف السطان الغورى والسلطان الأشرف والسلطان بيبرس والسلطان قايتباى والوزير خير بك والوزير يشبك، فأجابه أن هذا فى نظير جمكية مرتب لهم بدفتر الموجبات ، وفى نظير مال الرزق والأطيان [٦٧] ورتب ذلك الميرى على الأوقاف المذكورة لأجل أن يكونوا منسوبين إلى جهة الملك وعدم التعرض لأوقافهم.

السؤال السابع والعشرون

عن سبب ميرى خيار شنبر وسنامكى ، فأجابه أن هذا فى نظير العشور التى تؤخذ من التجار .

السؤال الثامن والعشرون

عن سبب ميرى أمين مشاق، فأجابه أن هذا فى نظير عوائده الآتية على البلاد (٧٣).

السؤال التاسع والعشرون

عن سبب الميرى المطلوب من الباشا ، فأجابه أن هذا فى نظير تجديد خيرات مرتبه إلى بعض من الناس ، وفى سبيل أنعمه إلى شريف مكة، وإلى أو جاقات متفرقة، وفى نظير عوائده فى مال البهار فى كل فرق أربعمائة فضة، وفى نظير ما دفعه عن بعض أقلام بأمره ، وفى نظير الحلوان(٧٤).

الباب الرابع عشر

[٦٨] فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى

السؤال الأول

عن سبب صرة الحرمين الشرفين، فأجابه أنه كانت الملوك فى الزمن القديم يرسلون هدايا إلى أهل مكة والمدينة من أصل ميل كبير فى كل سنة من أصل بيت (المال) المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليه فى كل سنة وصار يقع فيه البيع والشراء بين الناس فى بعضها(٧٥).

السؤال الثانى

عن سبب مصاريف أمير الحج ، فأجابه أنه كان فى الزمن القديم يطلع بالحجاج كبير التجار، ويأخذ صاحبته الهدايا التى ترسل إلى الحرمين وكسوة البيت الشريف تذهب وترجع فى أمن وأمان ثم بعد ذلك تغلبت العريان وقطعوا الطريق فاحتاج الأمر رجل كبير من أهل الحروب [٦٩] وعساكر ، فعينوا صنجقاً من صناجق مصر يطلع بقافلة الحجاج، فرتب له فى كل سنة مائتا كيس، واستمر ذلك مدة طويلة ، فمن زيادة عوائد العريان وزيادة أسعار الأشياء زاد المبلغ شيئاً حتى بلغ ذلك المبلغ قدره ثمانمائة كيس.

السؤال الثالث

عن سبب مصاريف الحرمين ، فأجابه أنه فى سابق الزمان كان يرسل إلى الحرمين زيت طيب وشمع عسل وقناديل ما يحتاج عليه بغير قدر معلوم، ففى وقت التحرير تثمن هذه الأشياء وترسل فى كل سنة.

السؤال الرابع

الموجبات والمرتبات والخيرات التى بمصر فأجابه أن جميع ذلك كان يصرف من بيت المال فى وقت التحرير، وارتبط ذلك كله فى دفاتر، وصار يصرف فى كل سنة من الروزنامة العامرة على جانب الميرى، وصارت هذه [٧٠] المرتبات والخيرات يقع فيها البيع والشراء، وصار الناس يملكونها بتمكين ديوانى من نائب السلطة، ومجموع تلك المصاريف كلها قدرها مبين فى الباب العاشر .

الباب الخامس عشر
فى تعريف المواريث وما يخص بيت المال

السؤال الأول

عن مواريث الأموات كيف يقع فيها، فأجابه أن جميع متروكات الميت تقسم على أولاده وعلى عياله، فان كان له أولاد فلزوجته الثمن، والباقى يقسم على ثلاثة أقسام، الثلث منه للأنثى والثلثان منه للذكر، وهذا لا يكون إلا بعد دفع الديون والمصاريف التى يحتاج إليها الميت وبعد حق الزوجة (فى) مؤخر الصداق ، وهذا على طريقة الشريعة الاسلامية وأما خلافة لا يحيط علمنا به.

السؤال الثانى

عن الذى يخص بيت المال من متروكات الميت وأملاكه [٧١]، فأجابه أن جميع متروكاته تكون لورثة الميت ، ولم يكن إلى بيت المال شئ، فان لم يكن له أولاد ولاورثة فللزوجة منه الربع وإلى بيت المال الثلاثة أرباع، بعد دفع الديون وكامل المصاريف التى يحتاج إليها الميت، وإن كان له أقارب من ذوى الأرحام وهم النساء فهم أولى من بيت المال.

السؤال الثالث

عن الذى يخص القاضى من ميراث الميت، فأجبناه إن كان القاضى يحضر القسمة فى الميراث فله عوائد تخصم من أصل الميراث عن كل ألف وعشرون فضة حكم قانون مصر من قديم الزمان، وإن كان الورثة يقع بينهم الرضى ويقسموا الميراث بينهم، فلا يكون للقاضى شئ من ذلك .

السؤال الرابع

إذا كان الميت ليس له أولاد ما الحكم فيه، فأجابه [٧٢] أن يكون ربع ميراثة إلى زوجته، والباقى يقسم على الورثة حكم مراتبهم من بعد الديون وبعد المصاريف.

الباب السادس عشر

عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيه

السؤال الأول

عن دخول السلطان سليم بمصر كيف حصل فى الأحوال، فأجابه عن سبب دخول السلطان سليم كان ظلم السلطان الغور وجماعة الجراكسة بالرعاية (بالرعية) والله سبحانه وتعالى أذاقهم الذل والخوف وأزالهم الله من كثرة ظلمهم بالعباد .

السؤال الثانى

ماالسبب فى ظلم الغورى وجماعة الجراكسة، فأجابه أن الذى أحوجه الظلم كثرة شراء المماليك وكثرت عليه المصاريف ، فظلم الناس والعباد، فهذا هو السبب، ولما خرج من مصر وتوجه إلى جهة حلب وإلى هناك بعدها [٧٣] لم يظهر وقعت جميع الجراكسية بأجمعهم .

السؤال الثالث

من كان حين السلطان سليم ملك هذه المملكة فى مدته من المديرين فى هذه المملكة ، فأجابه أن المديرين فى مدته كانوا فصحا وعقلا ، وهم رتبوا

هذا الحال والأموال الميرية باطلاعهم واطلاع السلطان سليمان بعد توجه السلطان سليم ورتبوا هذه المملكة ترتيبا عظيما وربطا سديدا .

السؤال الرابع

عن ترتيب الشون من رتبه، فأجابه أن الذى رتب الشون لغلال الميرى فهو فرعون ورتب معه تراتيب عظيمة وخيرات كثيرة ، ثم بعد ذلك لما حضر السلطان سليم ووجد تراتيب غلال الميرى بمصر ، ورتبه على العساكر والأوجاقات والمشايخ والأمراء والأغاوات والأفندية وباقى الناس ، ورتب إلى الشون مصرفا (أفندى المصرف) وكتبة ومباشرين [٧٤] مسلمين ونصارى وترآسا وخدما يجمعون الغلال الميرى من الملتزمين ويصرفونه بموجب الدفاتر المرتبة وعوائد الكتبة والخدم على جانب الغلال الميرية .

السؤال الخامس

عن تراتيب السلطان سليم رتبها حكم قديمها أم لا، فأجابه أن السلطان الغورى كان ظالما ، وكان مرتبا خيرات ، فلما دخل السلطان سليم وأزاله، زود الخيرات والمرتبات عن أول كثيرا وريح الناس جميعا، وجعل لهم معايش ليتعيش منها العواجز والأيتام والغراب (والغرباء) وهذا كله لأجل رغبة الناس ومحبتهم فيه ، وصار الناس جميعا يدعون له ويترحمون عليه بعد موته.

السؤال السادس

من منفوع السلطان من هذه المملكة ، فأجاب إن هذه المملكة جميعا ملكه ولا ينظر إلى الانتفاع منها، ورتب مصرفها على قدر أصلها، وأما الخزنة (التى) أبقاها له (لنفسه) فجعلها تحت [٧٥] العمارات والانعامات التى يعطيها، وجعل له وكيلا بمصر وهو الباشا وشرط عليه أن يحكم فى القاهرة بالشفقة والرحمة على أهلها لأنهم قوم ضعاف، وجعل بمصر روزناميا مسلما عاقلا، وهو وكيل عن السلطان فى الأموال الميرية، وأمرهم بصرف جميع الخيرات من المال والغلال، وللمذكور المشورة فى كامل الأمور، وهو الذى يرد المشورة على

الباشوات فى كامل الأمور الصالحة، وحصل الشرط على الباشوات أن يكونوا على خراج الأوجاقلية (أى على رأيهم) فى كامل الأمور التى قررها وشرط بها السلطان، وإن حصل أمر مخالف إلى الشروط فلهم أن يعرضوا إلى السلطان ويعزلونه، وكذلك إن حصل من الأوجاقات شئ مخالف من الشروط فالباشا له أن يزجر المذكورين ويرفعهم عن مناصبهم ويؤدبهم الأدب اللائق بحالهم، والروزنامجى المذكور يكون أمينا على أسرار السلاطين وأمواله، وكذلك المقاطعات والخلفاء والكتبة التى تحت يده، وعهدتهم الجميع عليه، وان كان يحصل من المذكور خلاف ما ذكرناه يكون معزولا ومهانا ويقاصص بحسب أحواله ,والله سبحانه وتعالى أعلى بالصواب، واليه المرجع والمآب وصلى الله على من لا نبى بعده ، وعلى آله وصحبة وسلم .

ملحق بأسماء أصحاب الوظائف

اختيارية – أرباب السجاجيد – اسباهية – أغاوات الباشا –أغاوات الأوجاقات – أغاوات قزلارية – أغا الانكشارية – أغا أو أمين دار الضرب – أغا البارودية أو الجبة جى باشى – أغا المهندسين والبنائين أو المعمارجى باشى – أغاوات الجزية – أغاوات الحرم – أغاوات القلاع – أغا أو أمين المشاق – الأفندية – أفندى الشرقية – أفندى الغربية – أفندى الشهر – أفندى الغلال – أفندى المحاسبة – أفندى اليومية – أفندى المصرف – أفندى الكركشى – أفندى الرزق – أفندى الأوجاقات – أفندى المقابلة – أمير الحج – أمين الشون – أمين البحرين – أمين الخردة – انكشارية – أوجاق – أوضباشى (أوطه باشى).

الباشا – باش اختيار – باش قلفة الروزنامة .

تفكشيان – ترجمان .

ثانى خليفة الروزنامة – ثالث خليفة الروزنامة .

جاوشان – جمليان – جراكسة – الجبة جى باشى – جوربجية .

خزينة دار – خليفة وخلفا – الخولى .

الدفتر دار – ديوان أفندى .

رابع خليفة الروزنامة – رئيس الديوان .

زعيم مصر .

سردار الحج – سردار الخزنة .

شاجرتيه – الشاهد – مشايخ البلاد – شيخ البلد .

الصنجق – صنجق طبل خانة – صنجق الخزنة – صناجق الولايات – صيارف الرونامة – صراف باشى الروزنامة – صيارف البلاد .

عزبان .

الفرمنجى .

قاضى مصر – قافلة باشى – قائمقام – قبودان – قلفه – قلق .

كتخدا – كخيا – كتخدا جاوشان – كتبة الخزينة – كشاف – كيسه دار – كلاف متفرقة – المفتيون – المحتسب – مستحفظان – المشد – مهر دار – معمارجى باشى .

نواب القاضى –نقيب الأشراف .

والى – الوكيل .

يولداشات .

ملحق بالمصطلحات

أثر أو أطيان مؤثرة أو أثرية – افراجات – التزام – أو تلاق – أوراق خدم العسكر – أوسية .

تذاكر جاوشية – تذاكر ديوانية – ترابيع – تقسيط – تلبيس – تمكينات .

جمكية وأوراق جمكية .

حلوان – حملة .

خرج – الخزنة .

ديوان .

السليانات .

صرة الحرمين وأوراق صرة .

فائض – قرمان–فضة ونصف فضة – فرق .

كركشى – كدو كات (كديك) – كشوفية –كلالة – كيس .

المال الحر – مال الجهات – محبوب – محلول – مخرجات – مضاف – ملتزمون – موجبات – مهاترة – الميرى – الميدى .

البنارى – النوبة .

الهوامش

(١) Estève: Compte rendu de l'administration des Finances pendant L'ètablissement des Français en Egypte . pp. 350-351. مطبــوع بلا تاريخ – (فى محفوظات كلية الآداب) .

(٢) فى المجلد الحادى عشر ص ٤٦١ إلى ٥١٧ من القسم الخاص بالحالة الحاضرة من كتاب وصف مصر ، الطبعة الثانية ، باريس سنة ١٨٢٢ – وفى هذه المقالة سنحيل القارئ ، على تلك الطبعة وحدها .

(٣) فى المجلد الثانى عشر ص ٤١ إلى ٢٤٨ من نفس القسم من نفس الكتاب . وقد لخص المقالتين إبراهيم بك زكى فى كتابه " الحالة المالية والتطور الحكومى فى عهدى الحملة الفرنساوية ومحمد على " المنشور فى القاهرة (بلا تاريخ) . وقد رأى زكى بك استبعاد الجداول المطولة جدا التى وردت فى مقالة استيف ، وهذا مما يؤسف له لأن تلك الجداول تصور الحالة المالية تصويرا تاما . هذا وقد استخدم المقالتين سمو الأمير عمر طوسون فى كتابه " مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن " – الإسكندرية ١٣٥٠ / ١٩٣١ .

(٤) Estève : " compte rendu" cite',p 354

(٥) السؤال السادس من الباب السادس عشر .

(٦) السؤال التاسع عشر من الباب الخامس .

(٧) هو خط القرمة المشهور ، وصفه Deny بأنه :

"Sorte dècriture destinee aux mandarains de lancienne adminidtration et don't le dèchiffrement prèsente les difficultes,que l'on sait,pour ceux qui n'en ont pas la routine Deny ; Somnaire des Archives torques du Caire . p.33.

(٨) Estève : Mémoire sur les finances de l'Egypte, p.242.

وما ذكره عن اتخاذ الأفندية المماليك يرجع إلى ما لوحظ من ضعف تأصل نسل للمماليك بمصر ، وهو مبحث من المباحث الهامة فى تاريخهم .

(٩) Esteve : Compte rendu cite, 354 .

(١٠) الجبرتى فى حوادث ١٢٢٢ و ١٢٢٨ فى المجلد الرابع .

(١١) الجزء الخامس من كتاب بدائع الزهور فى وقائع الدهور تأليف محمد بن أحمد ابن إياس الحنفى ، نشر لجمعية المستشرقين الألمانية باعتناء كاله ومحمد مصطفى وموريس سوبرنهايم فى استانبول سنة ١٩٣٢ .

(١٢) Bibliotheque Des Arabisants Francais: Premiere Serie: Silvestre de Sacy.2 tomes. Publications de L'Institut Français d'Archeologie Orientale Le Caire

1923. tome II pp .1-278 .

(١٣) يجب ألا يفهم من قوله هذا أن الباشا الواحد لا يقيم فى ولايته إلا سنة واحدة ، والحقيقة أن الباشا كان يعين لسنة واحدة قابلة للتجديد . ولكن ما جرى على الباشوات من العزل والنقل جعل متوسط مدة إقامة الواحد منهم فى باشوية مصر نحو سنتين . تجد ثبت أسماء الباشوات من الفتح العثمانى فى آخر الجزء الثالث من Histoire d'Egypte Prècis de l' الذى ألفته لجنة المؤرخين والأثريين ونشرته الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة .

هذا وينبغى ألا يخلط بين لقب باشا القاهرة أو مصر ولقب " والى " فان الوالى فى ذلك العهد كان يطلق عادة على رجل وظيفته صيانة الأمن فى المدينة وما يتعلق بذلك فهو شبيه بحكمدار البوليس فى أيامنا .

(١٤) " التمكينات " من أهم اصطلاحات ذلك العصر . فلابد من " تمكين " قديم أو جديد ، واقعى أو وهمى لا كتساب حق أو الانتفاع بحق . ومن أهم التمكينات إذ ذاك " التقاسيط " التى يصدرها الباشا للملتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم .

(١٥) الكتخدا هو الوكيل عن الباشا ، والمهر دار أمين خاتمه ، والخزينة دار أمين صندوقه والترجمان معناه واضح . أما رئيس الديوان فليس فى المراجع العربية ما يدل على أمره ، وقد بين حسين أفندى فى إجابته على السؤال التاسع من الباب الأول ما يدل على أنه قد يكون من رجال والى القاهرة . والاغاوات هنا الرجال من جند وموسيقيين ورسل فى معية الباشا . وديوان أفندى (وصحتها ديوان أفنديسى) سكرتير الديوان أو رئيس كتابه . وهؤلاء الموظفون يكونون شبه مكتب الباشا . وسيأتى ذكر غيرهم من أصحاب الوظائف ممن لم تكن لهم نفس العلاقة بالباشا .

(١٦) لفهم الإجابة على السؤال وعلى الأسئلة المماثلة له يجب أن نذكر أن صاحب المناصب فى النظام المملوكى العثمانى يختلف عن موظف الحكومة فى وقتنا الحاضر فيما يأتى :

أولا : تقلد الوظائف عن طريق الوراثة كوظائف الروزنامة مثلا فيتقلد الشخص وظيفة مورثة بدفع الحلوان وهو الرسم الذى تتقاضاه الحكومة لنقل حق أو منفعة من شخص إلى آخر .

ثانياً : تقلد الوظائف عن طريق الشراء كباشوية مصر أو رياسة قضائها .

ثالثاً : إن الحكومة إذ ذاك كانت قد لا تدفع للموظف مرتباً ثابتاً شاملا كما هو الحال الآن بل ترتب له عوائد على أبواب مختلفة من دخلها أو تعطيه حق فرض رسوم يجبيها لنفسه على أصحاب المصالح الذين ينجز لهم عملا وهكذا أو قد تدفع له مرتبا وتبيح له أن يضيف إليه عوائد تقررها له .

رابعاً : إن الحكومة إذاك كانت تفرض على بعض أصحاب المناصب أن يؤدوا لها مالا سنويا

نظير تمتعهم بعوائد مناصبهم ، و هذا المال هو الذى نسميه " ميرى الوظائف " وقد سماه استيف فى مقالته فى مالية مصر . Impots sur les Charges

ولنشرح الآن عوائد الباشا الواردة هنا .

فى كل فرق بن أربعمائة فضة : أى على كل فرق بن مستورد والفرق زنبيل يسع نحو ١/٢ ٣ قنطارا من البن - والفضة كانت مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس يطلق على الواحدة منها اسم " نصف " أو " نصف فضة " وهى المعروفة باسم الميدى . والميدى تحريف " لمؤيدى " . وقد تقرر فى أيام الاحتلال الفرنسى أن تصرف كل ١٠٠٠ نصف فضة ب ٣٥ فرنكا و ٢١ سنتيما - وكانت العملة الذهبية الزر محبوب ، والمحبوب يساوى إذ ذاك ١٨٠ فضة -وكانت المبالغ الكبيرة تقدر إذ ذاك بالأكياس - والكيس المصرى يطلق على مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ نصف - راجع مقالة Samuet Bernard عن النقود المصرية فى الجزء السادس عشر من كتاب وصف مصر الصفحات ٢٩٣ ، ٣١٣ ، ٤٢ ، ٤٢٢ .

وعوائد على الصناجق وقف تلبيسهم . أى عندما يلبسهم فروة أو قفطان المناصب التى يعينون لها يتقاضى منهم عائد - ديوان الاسكندرية الخ أى جمركها - وسنشرح أمين البحرين وأمين الخردة فى موضوعهما .

أما حلوان بلاد الأموات . فمعناه أن حصص الالتزام التى يموت ملتزموها (فتصبح بذلك بلاد أموات) يستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين نقلها إلى أنفسهم بشرط تأدية الحلوان - فهو فى هذه الحالة بمثابة رسم تسجيل مقداره ثلاثة أمثال فائض الملتزم . وقد نزل السلطان للباشا عن هذا المورد .

أما الجملة الأخيرة من الاجابة وربط عليها فليست واضحة - وقد ظننت أنه قد يكون وضع عليها بدلا من عليه ، ويقصد من ذلك أن الباشا يؤدى للدولة ميريا عن وظيفته قدره ٥٥٦ كيساً ولكن هذا المبلغ يزيد كثيراً على مبلغ ١,٦٢٥,٠٠٠ نصفا الذى قرر استيف فى مقالته فى ص ١٠٩ أنها كانت الميرى الذى يؤديه الباشا للسلطان عن وظيفته .

هذا وقد أجمل استيف فى مقالته فى ص ١١١ ذكر العوئد المقررة للباشا فى مالا يخرج عن إجابة حسين أفندى .

(١٧) أى أن عوائد الكتخدا هى على نفس الجهات المقررة عليها عوائد الباشا ولكن بمقدار أقل ، وليس فى مقالة استيف بيان عن دخل الكتخدا .

(١٨) أى يتقاضى المهر دار عوائد من كل من استصدر من الباشا تمكيناً ما مختوما بخاتم الباشا . كالتقسيط الذى يمكن الملتزم من حصة التزامه ، والفرامانات الجمع العربى لفرمان ، ويجب أن تقصر على ما صدر من السلطان نفسه وإن كان حسين افندى لم يراع هذا - والتذاكر الديوانية اصطلاح يرجع عهده بنفس الاستعمال لما قبل الفتح العثمانى وقد عرف القلقشندى (فى صبح الاعشى الجزء ١٢ ص ٧٩) التذكرة بأنها تضمن جمل

الأموال التى يسافر بها]أى التذكرة [الرسول ليعود إليها إن أغفل شيئاً منها أو نسيه ، أو تكون حجة له فيما يورده ويصدره . وسنرى فيما بعد أن تحصيل الأموال الأميرية كان موكولا إلى أوجاق الجاويشية ، فكانت تعطى لهم التذاكر بجمل الأموال التى يكلفون جمعها .

هذا وليس فى مقالة استيف بيان عوائد المهر دار .

(١٩) ليس فى الأصل إلا " الخزينة " فقط ، وقد فضلنا إضافة دار كما يتطلب سياق الأسئلة .

(٢١) المهاترة جمع مهتر]تركية [وهو رجل الموسيقى ، ويضربون النوبة أى يعزفون على آلاتهم الموسيقية فى أوقات معينة كعند غروب الشمس مثلا – والجامكية أو الجمكية من الفارسية جامكى وأصلها مرتب يصرف لشراء ملبس – وفى الاصطلاح العثمانى المملوكى مرتب جنود .

(٢٢) صنجق من التركية سنجاق وهى العلم والقسم من ولاية كبيرة ، والحاكم على قسم من ولاية وقد تكون الصنجقية أيضا مجرد رتبة "وصنجق طبل خانة" " يجمع بين مصطلحين: مصطلح عثمانى ومطلح مملوكى . فبعض الأمراء فى دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان . راجع Gaudecory Demombynes فى ص ٣٨ من مقدمته لكتابه . La Syrie à L'Epoque des Mamelukes d'apres les Auteurs Arabes Paris 1923

.عدد الصناجق . لم يكن عددهم فى الواقع دائما أربعة وعشرين . وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور الثلاثة المهمة الاسكندرية ودمياط والسويس ، وكذلك كتخداء الوزير أو الباشا .

أما التعيين للصنجقيات الباقية فكان يحدث فى مصر نفسها تبعا لقوة المتنافسين عليها . فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق من تابعيه أو مماليكه وهكذا .

(٢٣) السليانات جمع عربى للكلمة الفارسية ساليانة وتفيد المرتب السنوى .

(٢٤) الخزينة أو الخزنة فى الإصطلاح العثمانى المملوكى هى مقدار ما يبقى مما يجبى من مصر بعد انفاق كل ما قرر السلطان انفاقه ويرسل هذا الباقى لعاصمة الدولة ، ولم يكن مقداره ثابتا ؛ فإن الحكومة العثمانية كانت تأمر أحيانا بأن تخصم منه نفقة إضافية (كالزيادة التى يذكرها حسين أفندى هنا فى مقررات الحج والحرمين) وأحيانا كان الباشا يخصم من الخزنة لتسديد عجز فى الأبواب المقررة أو لمواجهة طلب استثنائى وهكذا .

(٢٥) أى وقت تسليم أمير الحج الصرة .

(٣) شرحنا معنى الخزنة ، وكانت ترسل فى احتفال كبير – وقد بينا أن الباشا كان له أن يخصم منها بشرط اقرار الحكومة العثمانية لما يفعل – وفى الأيام السابقة للفتح

الفرنسى أدى غصب المماليك إلى مدهم أيديهم للأموال المقررة للحرمين ، وإلى خزينة السلطان نفسها ، فكانوا يرسلونها أولا يرسلونها على حسب أهوائهم معتذرين بأعذار مختلفة . وقال الجبرتى فى ترجمته للأمير قاسم أبى سيف فى وفيات ١٢١٧ هـ (الجزء الثالث) أنه كان مملوك عثمان بك ابى سيف الذى سافر بالخزينة ، ومات بالروم وذلك سنة ١١٨٠ هـ وأضاف " وهى آخر خزينة رأيناها سافرت إلى اسلامبول على الوضع القديم " .

(٢٦) يضاف إلى هؤلاء الخمسة حكام بقية الأقاليم الذين لم يبلغوا بعد رتبة الصنجقية ، ويطلق عليهم اسم كشاف - أما الصناجق الخمسة فأهمهم صنجق جرجا، وقد افرد له المسيو كمب فصلا خاصا فيما كتب عن مصر العثمانية فى الجزء الثالث من المجمل فى تاريخ مصر قال :

أما عن عوائد حكام المديريات من صناجق وكشاف - كان أهم مالهم مال الكشوفية المقرر على الأراضى الزراعية . والكشوفية كانت قديمة وجديدة ، ويتكون كل منها من مفردات مقررة راجع مقادير هذه فى مقالة استيف ص ٥٩ وكان على الصناجق والكشاف مال ميرى يؤدونه للحكومة نظير وظائفهم سنبينه فيما بعد .

(٢٧) الأجاوقات السبعة وهى العنصر الفعال فى حكومة مصر كما سنرى بعد قليل .

والأوجاق]وفى الاستعمال العربى الوجاق [فى الأصل الموقدة ، وأطلق على الطائفة من الجند . والنسبة إليها أوجاقلو]وفى الاستعمال العربى ، وجاقلى وكانوا يجمعونها على وجاقلية . [والمتفرقة فى الأصل التركى القديم كانوا أصحاب نوع من الاقطاعات - زعامت متفرقة .

والجاوشان . جمع فارسى للكلمة التركية جاوش ، وهو فى الأصل يطلق على أنواع مختلفة من الجند منهم الرسل.

=جمليان . وهو تحريف لجنليان جمع فارسى للتركية جنللو نوع من الفرسان (راجع كتاب Deny فى ص ٢٧ هامش ١) تفكشيان . وهو تحريف لتفنكجيان ومفرده تفنكجى وهو الجندى المسلح بالبندقية ، والجراكسة معروفون ، والمستحفظان يقصد بهم الجند اليكيجرى المشهورين أو الانكشارية كما فى العربية ، والعزبان أو بالتركية عزبان طائفة كانوا فى الأصل من جند البحر ، هذا وسنحتفظ فى هذه المقالة بهذه الجموع الشائعة .

(٢٨) الرياسة فى الأجاوقات : اختيارية الأوجاق هم المسنون من رجاله ، وأقدمهم الباش الاختيار ، وفى كل أوجاق أغاوات وهم ضباطه ، وقد يكون له كتخدا أو وكيل وكاتب وهكذا - ويلاحظ أيضاً أن لفظ " باش " ومنه " باشى " التى ترد فى الكثير من الألقاب المركبة لا علاقة لها بلقب باشا المعروف فهى من التركية " باش " التى معناها رأس ، وفى الاستعمال العربى قد تكتب باش أو باشه .

أما عن الديوان الذى على أصحاب الرياسة فى الأجاوقات حضوره فله معنيان . يفيد أولا معنى الديوان الثابت ، ويفيد ثانيا مجرد اجتماع هذا الديوان الثابت . والديوان الثابت الذى كان لباشا مصر لم تكن العضوية فيه مقررة بالتحديد كما هو الحال فى بارلمان حديث مثلا . بل كان المفروض أن يحضره الصناجق وضباط الأوجاقات وكبار أصحاب الوظائف والعلماء وكبار التجار وهكذا . والمفروض أن يجمعه الباشا لكل أمر مهم ، ومن العبث أن نوازن بين هذا المجلس وأشباهه فى مصر حيث مرد كل شئ كان للقوة وبين البارلمان الحديث فى أمة حكمها دستورى صحيح . هذا وكانوا يميزون إذ ذاك بين ديوانين : الديوان الخصوصى والديوان العمومى ، والأول تغلب عليه الصفة التنفيذية والآخر صفة تداول الرأى .

وقال استيف فى مقالته فى مالية مصر (ص ١١٥) أن أغاوات القلاع لهم مرتبات ثابتة ولهم فى الوقت نفسه أيضاً عوائد على ما يباع فى منطقة حكمهم من المأكول وغيره .

اما عن المعمارجى باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من العمال (أو من مباشرهم) فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوبا واحدا (أو ١٨٠ فضة) يوميا .

وعن القافلة باشى فقد قال استيف (ص ١١٣) أنه يتقاضى من كل قافلة يسيرها عوائد (ولم يحدد قدرها) ، وكذلك له ربع ريال (الريال يساوى ٩٠ فضة وقد بلغ ما يقرب من ١٦٠قبيل الاحتلال الفرنسى) عن كل فرق بن ينقل من السويس إلى القاهرة .

الجبة جى باشى ويشرف على صناعة البارود ، وكان يستخرج إذ ذاك من الكيمان المتخلفة عن المدن والقرى المتخرية وبخاصة من بلدى منية كنانة وشلقان بمديرية القليوبية ، وقال استيف (ص ١١٣) أن ما يقدمه الجبة جى باشى من البارود يخصم له ثمنه من مصروف الحكومة إلا ما يقدمه للالعاب النارية فى بعض المناسبات كسفر المحمل و الخزنة ومقدم الباشا .

(٢٩) عوائد كتخدا جاوشان على حلوان بلاد الأموات تعادل بذلك عوائد الدفتر دار عليها .

أما أمين الشون – وينتسب إلى أوجاق الجاوشان – ويطلق أيضاً عليه اسم أمين الأنبار فيشرف على شون الغلال الأميرية ، وتتضح لنا أهميتها إذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد كان يجبى ماله غلالا – وقد قال استيف فى مقالته فى ص ١١٤ إنه كان له عوائد من نقد وغلال على كل ملتزم يؤدى المال غلالا هذا إلى أنه كان مسموحا له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلا أصغر من الكيل الذى يستعمله عند الاستلام من دافعى الضرائب (والفرق بين الكيلين له) .

والمحتسب أيضاً من الجاوشية أى لم يكن من المتفقهين فى الدين كما هو الأصل فى الحسبة – ومهمته ضبط الأسواق ، وفى هذا أيضاً تضييق لمعنى الحسبة الأصلية .

أما تذاكر جاوشية فقد شرحها استيف فى مقالته فى ص ٥٧ ، ٥٨ فقال بأنها مال فرضه السلطان على البلاد لاجل وجاقلية الجاويشية المكلفين بملاحظة جمع الأموال الأميرية ، وقال إنهم كانوا يجمعون ذلك المال بأنفسهم ، ولكن لما ضعف أمر الوجاقات عجز الجاوشية عن قبض مالهم فأصدر الباشا فرمانا بأن هذا المال يجب أن يجمع مع المال الاميرى فى وقت واحد لحساب الجاوشية وقد بين استيف فى ص ٥٦ مقدار هذا المال.

أما الموجبات فلفظ عام لما أوجب السلطان على نفسه صرفه من جباية مصر ، وموجبات العساكر هى مرتباتهم الثابتة فى ميزانية مصر .

(٣٠) مهمة هذه الاوجاقات الثلاثة - وقد أطلق عليها جميعا اسم الاسباهية أو الخيالة - إذن مهمة إشراف تام : فى القاهرة على الباشا ورجاله بواسطة كبراء الاوجاقات المقيمين فيها ؛ وفى الأقاليم بواسطة من يقيم فى الأقاليم من رجال هذه الاوجاقات وبخاصة الجوربجية . والجوربجى اسم مشتق من الجورية المعروفة ، وكان يطلق فى الاستعمال العثمانى على ضباط الانكشارية ، وعلى " مختارى " القرى المتقدمين فيها أو بعبارة أخرى على أعيان الجهات .والمخرجات لفظ عام لما يؤديه الرعية من المال الذى لا يدخل فى حساب أموال السلطان ، وأشهر مثال له الكشوفية وقد بينا أن الكشوفية تشتمل على مفردات أحدها كان يعرف باسم أوراق خدم العسكر ، وقد بين استيف فى مقالته ص ٦٠ أن جوريجية أوجاقات تفكشيان وجمليان وجراكسة المقيمين بأنحاء البلاد كانوا يجمعون ضريبة خدم العسكر رأساً من الملتزمين ، وفى ص ٥٩ بين مقدار هذه الضريبة .

(٣١) لأغا الانكشارية الرياسة العليا على ضبط مدينة القاهرة ، وله كما قال استيف فى مقالته ص ١١٢ عوائد متعددة يفرضها على الماكولات . ثم ينتسب لهذا الاوجاق عدة من أكبر أصحاب المناصب ، منهم الكتخداء وكيل الباشا ، ومنهم السرداران اللذان يليان أمير الحج ، وصنجق الخزنة ، ومنهم من يقيم فى القلعة نفسها .

والكواخى جمع كخيا ، وهى نفس كتخدا ، واليولداش فى الأصل الرفيق والجندى من الانكشارية ، والأوطة باشى ضابط إنكشارى .

وعوائدهم على الدواوين بعد الميرى - والدواوين هنا الجمارك أى أن السلطان خصص لاوجاق الانكشارية رسوم بعض الجمارك بعد دفع نصيب الحكومة منها - قال استيف فى مقالته فى ص ١١٧ و ١١٨ أن السلطان أعطى أوجاق الانكشارية المتحصل من رسوم جمارك مصر العتيقة وبولاق والاسكندرية ودمياط بشرط تأدية نصيب منه للسلطان - ولكن قبيل الفتح الفرنسى غصب هذه الجمارك الأمراء المماليك . وقد بين استيف فى مقالته ١٨٩ و ١٩٠ إن الملح - وكان احتكاراً حكومياً - كان فى الأصل جزءا من الخردة (وسيأتى شرحها) ثم غصبه أحد الأمراء المماليك . وعوائد سلخانة القاهرة - حسب ما

جاء فى استيف فى ص ١٨٠ - كانت لاوجاقى الجاوشان والانكشارية .

(٣٢) البحرين - كما جاء فى مقالة استيف ص ١٨١ - عبارة عن ساحلى بولاق ومصر العتيقة . ويشرف أمين البحرين على الرسوم المفروضة على الغلال الواردة لهذين الساحلين وعلى السفن التى تسير فى النيل والبحيرات .

والخردة - وقد شرحها استيف فى ص ١٨١ من مقالته - رسوم مفروضة على الملاهى والنساء " العوالم " والحواة ومن يماثلهم . قال : وقد تعددت هذه الرسوم فى السنين القريبة من الاحتلال الفرنسى بدرجة جعلت من المستحيل على ولاة الأمور الفرنسيين تحديدها .

والقلقات جمع قلق تحريف عربى للتركية قوالق وهو مركز العسكر (أو ما نسميه الآن نقطة البوليس) والضابط الذى يقيم فى هذا المركز أو المخفر هو القوللقجى . هذا وفى الاستعمال العربى يقولون قلق للدلالة على المخفر نفسه أحيانا وعلى الضابط أو أحد رجاله أحيانا .

(٣٣) زعيم مصر استعمال شائع للوالى ، وقد بينا فى الهامش رقم ١ ص ٩ أن الوالى إذ ذاك بمثابة حكمدار البوليس الآن . وقد بين استيف فى مقالته فى ص ١١٥ أنه كان هناك إذ ذاك ثلاثة ولاة واحد للقاهرة وآخر لبولاق وثالث لمصر العتيقة ، وأنهم كانوا أجمعين تحت رياسة أغا الانكشارية - وقال أنه على توالى الزمن أصبحت لوالى القاهرة رياسة على زميليه ، وأنه كان له دونهما مرتب ثابت فى الميزانية ، وأنه كان يقوم أيضا بوظيفة حاجب للديوان .

وفى مقالة استيف ص ٢٠٥ بيان ما على والى القاهرة فيما يتعلق بجرف الخليج الناصرى .

(٣٤) كان من نتائج الفتح العثمانى أن عهد السلطان برياسة القضاء فى مصر لقاضى غير مصرى يعينه السلطان ، وبقى الأمر كذلك إلى وقت الاحتلال الفرنسى حين عهد الفرنسيون لعالم مصرى هو الشيخ العريشى برياسة القضاء ، وبعد جلاء الفرنسيين من مصر عاد الأمر إلى ما كان عليه واستمر كذلك إلى أن قطعت إنجلترا علاقة مصر بالدولة العثمانية فى سنة ١٩١٤وكان لهذا القاضى التركى نواب فى القاهرة وفى الأقاليم ، وفى رسالة خطية بدار الكتب المصرية]رقم ٣١٥١ تاريخ " [فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها "، - وهى تتضمن إجابة الشيخ العريشى الذى أشرنا إليه من أسئلة وجهها إليه الفرنسيون - تعريف بنظام القضاء إذ ذاك وأسماء بعض القضاة النائبين عن القاضى الأكبر وتعيين محالهم . وقد أشار إلى هذه الرسالة الأستاذ محمود عرنوس فى كتابه فى تاريخ القضاء فى الإسلام المنشور سنة ١٣٥٢ (ص٥) ونشرها الأستاذ باشا تلى فى Bulletin de l' Institut d'Egypte Tome XVIII Ier Fascieule pp.1-18. ويختلف القضاء فى العهد المملوكى العثمانى عن القضاء فى

عهدنا فى أن القاضى لم يكن له ولا لتابعيه من كتاب ورسل مرتب شامل كما هو الحال الآن . بل كانت للقاضى عوائد على جهات مختلفة مبينة فى الإجابة إلا أن أهم موارده كانت الرسوم التى كان يتقاضاها من أصحاب الدعاوى . ومن هذه الموارد كان القاضى ينفق على تابعيه .

وقد أشار de Chabrol فى مقالته Essai Sur Les moeurs des habitants modernes de l'Egypte المنشورة فى الجزء الثامن عشر من كتاب وصف مصر فى ص ٢٣٤ و ٢٣٥ إلى القضاء فيما يأتى :

أ- يشتمل اختصاص القاضى على : (١) الفصل فى الدعاوى ، (٢) اختيار الاشخاص للوظائف فى المساجد ، (٣) إدارة الاوقاف الخيرية (٤) قسمة المواريث ، (٥) تسجيل حجج البيع والشراء .

ب ـ عن الرسوم التى يتقاضاها – قال إنه كان لا ينبغى للقاضى أو نوابه أن يتقاضوا رسماً يزيد على ٢/١ ٢ ٪ من قيمة ما ينظرون فيه – ولكن كان يحدث كثيراً أن يبلغ الرسم ٨ أو ١٠ ٪ سوى ما يفرضه كل من الترجمان والكاتب لنفسه على المتقاضين أو أصحاب الحاجة .

وله عوائد على الميرى مثل الاوتلاق : الاتلاق بالتركية معناها الرعى ، وقد عرف استيف فى مقالته (ص ٢٠١) الاوتلاقات بأنها أراضى معفاة من أى مال ، ومخصصة لكى ترعى نباتها خيل الباشا ، وخيل كل من له حق فى اوتلاق – ثم أضاف إلى هذا أن الباشا سمح للملتزمين الذين كانت تقع اوتلاقاته فى حصص التزامهم بضمها لارض الأوسية والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يؤدونه له .

(٣٥) فى مقالة استيف فى مواضع متفرقة فى الصفحات ٢١١ – ٢٢٢ بيان المال والغلال المقرر لمعاش العلماء وأرباب السجاجيد – وهذا سوى ما أرصده الأفراد فى أوقافهم الخيرية للعلماء المدرسين ومن فى حكمهم .

(٣٦) كان المشايخ يطلعون للقلعة فى أول كل شهر للتهنئة بالشهر – تجد أمثلة من هذا فى الجبرتى فى المواضع المناسبة .

(٣٧) قال شابرول فى مقالته فى عادات أهل مصر فى ص ٢٠١ إن نقيب الاشراف ينبغى ألا يحكم على الاشراف المدانين إلا بعقوبة خفيفة . وليس له أن يتصرف فيما يستحق عقوبة الإعدام . وقد بلغ من احترام الاشراف فى ذلك العهد أن الشريف المحكوم عليه بالإعدام كان يوكل تنفيذ الحكم فيه إلى تابع من تابعى النقيب ثم تدفن جثته بعد تنفيذ الحكم فيه توا ، ولا تعلق كما كانت العادة فى تلك الأيام فى حالة غير الاشراف .

(٣٨) شاجرتيه جمع شاكره الفرسية الاصل وتفيد المتعلم أو لتلميذ . كيسه دار ، حافظ أكياس الورق . قلفاوات جمع قلفة ، وهى تحريف العربية " خليفة " وفى أجوبة حسين

أفندى كما فى الجبرتى استعمال لقلفة أحيانا ولخليفة أحيانا أخرى ، والقلفه أو القالفة الوكيل أو معلم الصنعة أو الكاتب ذو مرتبة رئيسية .

كدوكات جمع عربى للتركية كدك ومعناها التمكين من مزاولة صناعة ما .

مقابلة الباشا فى شلقان وفى العادلية : أى استقبال الباشا الجديد فى شلقان إذا كان قد قدم مصر عن طريق النيل ، وفى العادلية (وهى خارج باب النصر عند قبر الملك العادل طوماى باى) إذا كان قد قدم عن طريق البر .

مرتبات الروزنامى وعوائده : للروزنامى مرتب ثابت قدره ٢٧٦٥٠ فضة (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وله نصيب من مبلغ ٢٨٠٠٠ فضة من حساب شراء المشاق وسنشرحه (مقالة استيف ص ٢٠٠) ، وماله من الغلال موضح فى مقالة استيف ص ١٠٤ .

(٣٩) أضاف لانكريه فى مقالته فى الجزء الحادى عشر من كتاب وصف مصر (ص ٥٠٢ - ٥٠٣) إلى ما بينه حسين أفندى أن باش قلفة الروزنامة كان لديه أيضاً سجل بملتزمى ثلاثة بلاد من ولاية منفلوط ، و هذه البلاد هى بنى رافع وبنى حسين الاشراف وحيط بلا غيط . وليس لهذه البلاد ذكر فى معجم البلاد المصرية المنشور فى المجلد ١٨ مكرر رقم ٣ من كتاب وصف مصر ، ولكن جاء فى مقالة Jomard عن تعداد أهل القطر المصرى قديما وحديثاً فى المجلد التاسع من كتاب وصف مصر (ص١٨٦) ذكر لبلد " بنى حسن الاشراف " من أعمال المنية ، وقال انها غير عامرة . وبنى رافع من أعمال مديرية أسيوط فى الوقت الحاضر .

عنده دفتر ميرى مال الكشوفية المطلوبة من أرباب المناصب . و هذا استعمال ثان لكلمة " الكشوفية " فقد مرت علينا أولا أسماً لضريبة يؤديها الناس لنفقة الادارة المحلية ، والآن هى اسم آخر " لميرى الوظائف " .

(٤٠) قال لانكريه فى مقالته ص ٥٠٤ أن لدى أفندى الغلال دفتراً يقيد فيه حساب ضريبة مضافة إلى ضريبة الغلال تؤدى نقداً واسمها (مال مضاف الغلال) وهى قليلة القدر ، ومفروضة على بلاد قليلة العدد .

(٤١) أضاف لانكريه فى مقالته (ص ٥٠٤) إلى اختصاص أفندى اليومية أنه يشرف على حساب الأفندى المختص بصرف مرتبات الفقراء والعجزة (وهذا الأفندى كان يعرف باسم أفندى كشيدة أو كاشيدة ، وهى كلمة فارسية لها عدة معان منها أنها تفيد " المسحوب ") ، وعلى حساب ، الافندى المختص بصرف مرتبات المترملات والايتام ، وعلى حساب الافندى المختص بصرف المرتبات المقررة لكفيفى البصر بالأزهر والشيوخ وهكذا .

(٤٢) ورد اسمه فى مقالة لانكريه ص ٥٠٤ هكذا " افندى مصرف الغلال " وقال لانكريه أنه تحت يده أفندى الغلال .

(٤٣) الكركشى - من كلمة كورك التركية ، وهى آلة الجرف والكركجى الجراف ، وأصل الكركجى ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على إزالة الأترية وما إليها من القاهرة ـ وعلى مرور الزمن بطل انفاق هذا المال فيما خصص له ، ولكن جمعه من الناس لم يبطل .. وهذا هو السر فى تراكم وتكون الكيمان التى كانت تحيط بالقاهرة واستمرت يؤذى غبارها وما ينبعث من رائحتها أهل المدينة إلى أن أزالتها حكومة محمد على . راجع استيف فى مقالته ص ٥٧ ـ وقد قدر استيف مال الكركجى بمبلغ ٦٣٢٨٩١ فضة (ص ٥٦) ـ وراجع أيضاً الإجابة على السؤال السادس من الباب العاشر .

(٤٤) أطيان الرزق جمع رزقه وهى الأرض الزراعية المحبوسة على أوجه البر والخير ولا يفرض عليها مال ـ ويكون على ذلك التعبير الدقيق عن إنشاء الرزق هو قولهم " أفرج السلطان لفلان عن أرض عبرتها كذا رزقه إلخ " فتسمى الوثيقة بذلك " افراج " .

(٤٥) أظن أنه يقصد أن كل مديرية تحتوى فى المتوسط على ٢٨٠ بلداً ، وبذلك يكون عدد البلاد ٣٩٢٠ ، وقد جاء فى مقالةJomardلعن تعداد أهل مصر قديما وحديثا التى أشرنا إليها (فى ص ١١٥) أنه كان مقيدا بدفاتر الأقباط التى قدمت لولاة الأمور الفرنسيين أسماء٢٩٦٧ بلداً بينما قدر العمال الفرنسيون عدد البلاد بـ ٣٣٤٧ بلداً ، وقيد راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر أسماء ٣٥٥٤ بلداً - وقال جومار أن هذا الرقم الأخير وهو أكبر الثلاثة أقل من الحقيقة .

(٤٦) الكلالة اصطلاح للمساحين للدلالة على الأرض التى لم تمسح مساحة تفصيلية ولذلك كان يفرض عليها المال جملة .

ولفهم هذه الاجابة وما بعدها يحسن بنا أن نذكر على وجه الاجمال أن مجموع ما هو مفروض على الأرض الزراعية كان يطلق عليه اسم المال الحر ويجمعه الملتزم من الفلاحين ثم يقسم إلى الأقسام الآتية :

أولا ـ نصيب السلطان واسمه المال الميرى .

ثانيا ـ نصيب جهات مختلفة كتذاكر جاويشية ومال الكركجى .

ثالثاً ـ نصيب الادارة المحلية واسمه الكشوفية .

رابعاً ـ ما يبقى للملتزم نفسه بعد تأدية ما سبق ، واسمه الفائض .

وقد زاد المال الحر بزيادتين كلاهما بدون وجه شرعى إحداهما البرانى أو المضاف وهو قديم ومستجد ، والأخرى الكشوفية المستجدة ، وهذا البيان مجمل جداً يحتاج إلى تفصيل أدق سنتولاه فى فرصة أخرى .

(٤٧) المال النبارى والشتوى والبعلى الخ وصف للمال مشتق من نوع المحصولات الزراعية فالمال النبارى هو المال عندما يفرض على أرض زرعت ذرة ورويت بواسطة الآلات الرافعة ـ وهذه الأرض تؤدى بعض مالها نقداً .

(٤٨) سنحاول فى مقالة أخرى شرح أصل الالتزام ـ ويكفى الآن أن ننبه إلى أن انتساب الملتزمين إلى طوائف من الناس علماء وشيوخ طرق ورجال حرب وتجارة ونساء يدل على تحوله عما يجوز أنه كان عليه فى الأصل من مباشرة زرع الأرض وجباية الأموال الأميرية إلى نوع من الانتفاع بالارض ـ أما قوله والآن للحريمات فظنى أنه لا يقصد من ذلك أن الملتزمين فى عهده أصبحوا كلهم نساء ، فهذا مخالف للواقع . ولكن لا أستطيع أن أفسر ماذا يريد أن يقول .(راجع الاجابة على السؤال السابع من الباب العاشر ـ صار أكثر الالتزام عند الأمراء) .

الجلبية أى المماليك المشترون الذين لم يولدوا بمصر ، والهوارة اسم عربان بالصعيد .

(٤٩) لما هزم الفرنسيون المماليك الهزائم الاولى ودخلوا القاهرة أمر بونابرت بمصادرة كل ما كان يملك المماليك ، ويدخل فى هذا حصص التزامهم ، وقد بلغت ـ كما نستنتج من بقاء الربع فى يد الاهلين ـ ثلاثة أرباع مجموع الحصص . وقد قدر استف حصة الجمهورية من الالتزام بمقدار الثلثين ـ وذلك فى حسابه المنشور عن الإدارة المالية فى عهد الفرنسيين ص ٢٦١ .

(٥٠) الإجابة على السؤال الثالث ورأس السؤال الرابع موضوعة فى هامش الأصل .

(٥١) سبق أن شرحنا المخرجات بأنها الأموال التى يجمعها الملتزمين ، ولكنها لا تدخل فى حساب ديوان السلطان ، وشرحنا أيضاً معنى خدم العسكر والكشوفية . يبقى شرح مال الجهات . وقد شرحه لانكريه فى مقالته ص ٤٩٤ بأنه مال يؤديه الملتزمون مما يجمعون من الفلاحين ويسلمونه لحكام الأقاليم وهؤلاء يدفعونه لشيخ البلد ، وهو كبير الأمراء بالقاهرة ، وهذا ينفقه فى سبيل شراء ما يلزم من الطعام والشراب لتخفيف مشقة الحج على الحجاج الفقراء .

أما الترابيع فهو اصطلاح سابق للفتح العثمانى وكانت إذ ذاك عبارة عن الوثيقة التى يعين فيها إقطاع باسم فرد تعيينا إجماليا ثم يتلو هذا إتمام الإجراء لتمكين المقطع من إقطاعه]راجع صبح الأعشى ج ١٣ ص ١٥٤ [. والظاهر أن هذا الاستعمال لم يتغير بعد الفتح العثمانى . ولكن ليس لدى الآن دليل قاطع بهذا .

(٥٢) الأوسية ذلك الجزء من حصة الالتزام الذى لا يوزع بين الفلاحين بل يزرعه الملتزم لحسابه .

(٥٣) قائمقام لقب شيخ البلد . وهو الاستعمال الاصطلاحى . وتستعمل قائمقام أيضاً فى معناها الأصلى لكل من يقوم مقام أحد ما ، كقائمقام الباشا مثلا لمن يقوم مقام الباشا عندما تكون الباشوية خالية .

(٥٤) الخبر عن إحراق الدفاتر بعد انتصار العثمانيين على السلاطين الجراكسة متواتر ، وإن كان Deny فى مقدمته لكتابه عن المحفوظات التركية ص ٢٢ غير متأكد ـ فيما يلوح

- من حدوثه - وعلى كل حال فهو محتمل جداً سواء أكان حدوثه عمداً أم عفواً - هذا وبعد أن وقع ذلك (إن كان قد وقع) اضطر ولاة الأمور العثمانيون إلى استخلاص ربط الأموال من التذاكر فهى - كما شرحنا - تضمن جمل الأموال التى يسافر بها الرسول .

(٥٥) المفهوم من هذا إسقاط الميرى عن ملتزم ما نظير تكفله بمصرف من مصاريف الميرى يعادل ما سقط عنه من الميرى - ولا استطيع بعد توضيح كيفية هذا الاسقاط توضيحاً دقيقاً .

(٥٦) ليس حساب ميزانية مصر بهذه البساطة كما سنشرح فى فرصة أخرى . ونكتفى الآن بأن نقيد الواردة فى مقالة استيف (ص ١٩٦ عن الدخل وص ٢٣٩ عن المنصرف) .

دخل السلطان

من مال الأرض الزراعية	٨٠٤٦٠٠٦٨	فضة
من المال المفروض على أصحاب الوظائف	١٠٨٧٠٧٧٣	فضة
من الرسوم الجمركية وما شابهما	٢٢٨١١٨٠٥	فضة
من الجزية أو الجوالى .	٢٥٠٩٠٨١	فضة
مجموع	١١٦٦٥١٧٢٧	فضة

المصاريف المقررة على جانب السلطان

موجبات أصحاب الوظائف	٢٩٣٩٢٤٧	فضة
موجبات الجند .	٢٩٨٧٢٦٥٧	فضة
مصاريف سائرة	٢٦٥٣٥٨٥	فضة
معاشات	٨٤٣٨٩٩٤	فضة
أعمال خيرية	١٣٨٩٢١٣٩	فضة
قافلة الحجاج	٤٢٠٧١٦٥٤	فضة
مجموع	٩٩٨٦٨٢٧٦	فضة

فينبغى أن تكون زيادة الدخل على المنصرف بقدر ١٦٧٨٣٤٥١ فضة ، وقد تعرضت هذه الزيادة لرفع وخفض ، وأحيانا لحذف تام مما سنبسطه فى فرصة أخرى .

هذا وينبغى أن نلاحظ أن الفرق بين أرقام حسين أفندى وأرقام استيف ليس فى جملته كبيرا فإننا إذا أضفنا إلى صافى الدخل فى تقدير استيف مبلغ ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة وهو الخاص بأمير الحج وشريف مكة والتى حسبها استيف فى المنصرف بينما حسين أفندى لم يحسبها كانت زيادة الدخل على المنصرف ١٦٧٨٣٤٥١ + ١١٠٤٠٠٠٠]أى ٤٤١ كيسا و ١٥٠٠٠ فضة 27823451= [فضة و هذا لا ينقص كثيراً عن مبلغ ٢٨٣٧٥٨١٥ الذى

ذكره حسين أفندى .

(٥٧) الأوقاف المفروض من أجلها ميرى كانت أربعة : الدشيشة الكبرى ، والمرادية والمحمدية ، والأحمدية أما وقف الدشيشة الكبرى فمشهور يرد ذكره فى تاريخ الجبرتى فى مواضع كثيرة . والظاهر أنه كان هناك أكثر من وقف بهذا الاسم ، فقد جاء فى الجبرتى فى حوادث ٨ ربيع أول سنة ١١٠٣ " وورد مرسوم مضمونه ولاية نظر الدشايش " ، و هذا هو السر فى وصفه بالدشيشة الكبرى . والدشيشة حسو يتخذ من بر مرضوض . وقد نسب استيف فى مقالته ص ١٠٧ إنشاء هذا الوقف إلى محمد بك جراكسة]هكذا [، وقد ظن إبراهيم بك زكى فى تلخيصه لمقالة استيف أنه يقصد الملك الناصر محمد بن قلاوون سلطان مصر فى عهد الجراكسة (ص ٤٥ من كتاب الحالة المالية فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على) و هذا ليس بصحيح ، فالناصر محمد ليس من السلاطين الجراكسة . ويلوح لى أن صاحب هذا الوقف هو قايتباى فالثابت أنه أوقف أوقافا عظيمة لاطعام أهل الحرمين . الدشيشة وغيرها (راجع ترجمة قايتباى فى الضوء اللامع للسخاوى فى الجزء الخامس طبعة القاهرة) .

وعلى كل حال فوقف الدشيشة الكبرى سابق للفتح العثمانى . على عكس الأوقاف الثلاثة الأخرى فهى من إنشاء السلاطين العثمانيين مراد ومحمد وأحمد .

(٥٨) من قواعد الإدارة المالية فى ذلك العهد أنه للباشا أن يسقط عن الأفراد أو الطوائف شيئا من حقوق السلطان نظير تكفله هو بما يسقط كما أنه كان له أن يبدل فى نظام صرف الأموال ولكن بشرط أن يبقى الصافى النهائى للسلطان كما كان (مثال ذلك . فى الاجابة على السؤال الثانى من الباب العاشر) . وكانت نتيجة هذا أن تكفل الباشا ببعض الموجبات الأميرية . وقد عدد حسين أفندى مواجب أربعة وذكر استيف فى مقالته فى ص ٢٢٤ أن الموجبات على الباشا هى ما تكفل به من ميرى الأوقاف الثمانية وما يؤديه إلى كتخداءات أوجاقات جمليان وتفكشيان وجراكسة ، وإلى ولاة القاهرة ومصر العتيقة وبولاق ، وإلى أمين الاحتساب ، وإلى أوجاق الانكشارية نظير ما عليه من ميرى جمرك الاسكندرية . وإلى أوجاق العزب نظر حقهم فى رسوم البحرين .

(٥٩) بوسيالك هو Poussielgue مهد لاغارة بونابرت على جزائر مالطة ببذر بذور التفرقة بين فرسان القديس يوحنا ، وأدار شؤون مصر المالية أيام الاحتلال الفرنسى منذ بدئه إلى أن عاد إلى وطنه عقب اتفاق العريش فى أوائل ١٨٠٠ ، وكان أحد المفوضين عن كليبر فى عقد هذا الاتفاق .

(٦٠) هذا خلاف الرسوم التى كان يتقاضاها ملتزم وكالة الرقيق فى القاهرة عن كل صفقة ، ولا يمكن بيع أو شراء العبيد إلا فى هذه الوكالة . وكل بيع وشراء لا يكون إلا بصك يبين جنس الرقيق ذكراً أو أنثى واسمه واسم الجلاب الذى باع والفرد من الناس الذى اشتراه ،

ويوقع هذا الصك الملتزم ، و هذا الصك يبقى يتداوله كل من يشترى العبد فيما بعد ، ويعطى للعبد إذا ما أعتق بعد ذلك . هذا فيما يتعلق بالرقيق السود . أما البيض فلم يكن على التجارة فيهم أى قيد من هذا النوع (راجع مقالة استيف فى ص ١٨٤ و ١٨٥) .

(٦١) من نوع وكالة الرقيق التى وصفناها وكالة العصفر فى بولاق ووكالتا الأرز الواحدة بدمياط ، والثانية برشيد ، وكانت الحكومة تمنع تداول هذه الأصناف وغيرها إلا فى هذه الوكائل و أمثالها . وتهب الرسوم التى تفرض على البيع والشراء لأفراد أو طوائف من الناس. من هؤلاء طائفة الأغاوات القزلارية وهم خصيان السلطان السود المكلفون بملاحظة جوارى القصر (القيزلر) مقالة استيف ص ١٨٥ .

(٦٢) " محلول " من الاصطلاحات العامة فى ذلك العهد تطلق على حصة الالتزام وعلى الوظيفة إذا مات صاحبهما فيعاد منحهما من جديد نظير الحلوان .

(٦٣) ليس فى مقالة استيف ما يضاف إلى هذه الاجابة ، ومما يدل على مقدار ما كانت تدره دار الضرب أن الادارة الفرنسية تحققت من أن سك ريال أفرنجى إلى أنصاف فضة يعطى ربحا صافيا قدره الثلث (راجع Charles - Roux: Bonapart Gou- vemeur ويذكر الجبرتى فى حوادث محرم ١٢٢٧ (المجلد الرابع) دهشة محمد على لما كان عليه حتى أحقر رجال دار الضرب من سعة الحال .

(٦٤) يؤيد استيف فى مقالته فى ص ١١٢ هذا ، ويزيد عليه أن إعطاء دار الضرب (أو بعبارة أصح الميرى المقرر عليها) للباشا حدث منذ أيام على بك الكبير وأن الباشوات اعتادوا أن يبيعوا ما وهبهم السلطان من الميرى على دار الضرب إلى شيخ البلد أو كبير الأمراء المماليك فى ذلك العهد .

(٦٥) الارض مؤثرة على الفلاحين " القسم من حصص الالتزام الذى يوزع على الفلاحين ويبقى حقهم فيه كما شرح حسين أفندى فى أجوبته يعرف بأثر الفلاح أو بالاطيان الاثرية أو المؤثرة فى الفلاحين – تمييزا له عن الأوسيه التى يحتفظ بها الملتزمون.

فى سنة ١٢٠٠ هـ وصل مصر على رأس عمارة بحرية عثمانية القبودان باشا الغازى حسن موفدا من قبل السلطان لكسر شوكة الأميرين إبراهيم ومراد وقد عمت الشكوى منهما – وأقام حسن باشا بمصر شهورا تمكن فى أثنائها من اقصاء الاميرين عن القاهرة ، ونقل الرياسة إلى أمير آخر منافس لهما هو إسماعيل بك أى أن كل ما استطاعه حسن هو الاستعانة بحزب من المماليك ضد حزب آخر، ولم يتمكن من وضع حد لاغتصاب الأمراء وإعادة النظم الشرعية لما يجب أن تكون عليه – وبعد مغادرة حسن باشا لمصر ، وموت إسماعيل بك فى الطاعون المشهور باسمه عاد مراد وإبراهيم للقاهرة واستأنفا الحكم على الطريقة التى ألفا –

والمقصود بالميرى فى هذه الاجابة هو جملة الضرائب المتنوعة التى نجبى لحساب السلطان

وتجد تفصيل ما كان من أمر حسن باشا في الجبرتي في حوادث سنة ١٢٠٠ (المجلد الثاني) وتجد إجمالها في الجزء الثالث من المجمل الفرنسي لتاريخ مصر في الفصل الذي عقده المسيو كمب Precis de L 'Histoire d'Egypte t. 111 p. 49

(٦٦) في سنة ١٢٠٠ وصل مصر على رأس عمارة بحرية عثمانية القيود أن باشا الغازي حسن موفدا من قبل السلطان لكسر شوكته الاميرين ابراهيم ومراد وقد عمت الشكوى منهما - وأقام حسن باشا بمصر شهورا تمكن في أثنائها من اقصاء الامرين عن القاهرة ، ونقل الرياسة إلى امير اخر منافس لهما هو اسماعيل بك أي أن كل ما استطاعه حسن هو الاستعانة بحزب من المماليك ضد حزب اخر ، ولم يتمكن من وضع حد لاغتصاب الامراء وإعادة النظم الشرعية لما يجب أن تكون عليه - وبعد مغادرة حسن باشا لمصر، وموت اسماعيل بك في الطاعون المشهور باسمه عاد مراد وإبراهيم للقاهرة واستانفا الحكم على الطريقة التي ألفاها -

والمقصود بالميري في هذه الاجابه هو جملة الضرائب المتنوعة التي تجبى لحساب السلطان وتجد تفصيل ما كان من أمر حسن باشا في الجبرتي في حوادث سنة ١٢٠٠ (المجلد الثاني) وتجد إجمالها في الجزء الثالث من المجمل الفرنسي لتاريخ مصر في الفصل الذي عقده المسيو كمب Precis de L 'Histoire d'Egypte t.111. p. 49

(٦٧) زاد حسن باشا مجموع أموال السلطان المختلفة من ال ٤٧٠٤ كيسا و ١٤٤٣ فضة المذكورة في السؤال الثالث من الباب العاشر إلى ٥١٤٣ كيسا و ١٥٠٢٩ فضة المذكورة هنا وهذه الزيادة وقدرها ٤٣٩ كيسا و ٥٨٣ فضة نشأت من زيادتين إحداهما هي عبارة عن ٢٧٢ كيسا زادها حسن باشا على الجهات المذكورة في الإجابة والأخرى عبارة عن ١٦٧ كيسا و ٥٨٧ فضة زيدت في خزنة السلطان (قد سبق لنا تعريفها) - وقد رأينا أن السلطان سليم الثالث رفع - بناء على التماس الأمراء - الزيادتين أي زيادة الضرائب وزيادة مال الخزينة ليرجع الأمر إلى ما كان عليه ، أما الزيادة التي زادها حسن باشا فيمكن فهمها إذا ذكرنا أن الحكومة كانت تحتكر أصنافا وأنها تبيع حقها في الأصناف المحتكره للمتزمين يلتزمون بأداء مبلغ من المال للحكومة نظير الاحتكار من هذه الأصناف الخيار شنبر ، كان يزرع في الدلتا والسنامكي وكان ينبت في الصحراء بين النيل عند مديرية قنا والبحر الأحمر وكلاهما مما كان يستخدم في العلاج إذا ذاك راجع مقالة Rouyer: Notice Sur les Medicaments usuels des Egyptiens. Decription d'Egypte tome X!. Pp. 446,456,457

(٦٨) يرمي حسين أفندي في هذا الباب إلى بيان أسباب فرض الضرائب الأميرية المختلفة - وإذا تذكرنا ما قلناه من أن الميري يفيد (١) مالا مربوطاً على أرض زراعية . (٢) على صاحب منصب (٣) على المنتفعين من الرسوم المقررة على جمارك وسواحل وأسواق (٤)

على جهات تدفع مالا لتنال حماية خاصة (٥) على ملتزمى أصناف محتكرة سهل علينا أن نفـهم الاجـابات الواردة فـالمـيـرى فى السـؤال الأول هو المـال المـفـروض على الأرض الزراعيـة للسلطان - وهـو غيـر المخـرجـات الواردة فى السـؤال الخامس والتى شـرحنا معناها والميرى فى الاسئلة الثانى والثالث والرابع يؤديه المنتفعون بالرسوم الجمركية من أفـراد وطوائف مـثـلا طائفـة الانكشـارية أعطى لهـا حق الاسـتيـلاء على رسـوم جـمـرك الإسكندرية فعليها أن تؤدى للسلطان " ميريا " نظير هذا الانتفاع، والميرى فى الاسئلة من الخامس إلى الحادى والعشرين ، والسؤال الرابع والعشرين والسؤال التاسع والعشرين هو ميرى على أصحاب مناصب ووظائف. وتقلدهم هذه الوظائف يكسبهم مرتبات وعوائد وحق جمع رسوم مختلفة أحيانا، فيجب أن يؤدوا للسلطان ميريا عن هذه المزايا (راجع استيف فى مقالته ص ١٠٩)، هذا وفى إجابة حسين أفندى على السؤال التاسع عشر من الباب الخامس عبارة تدلنا على أن فكرة دفع أصحاب المناصب ميريا عن مناصبهم كانت تحتوى أيضا على عنصر الاحتماء بالحاكم بهذه الوسيلة قال : وقدر (السلطان) على الأفندية المذكورين جانب ميرى يدفعونه إلى دوان السلطان لعدم التعدى عليهم فى كامل الأمور وحفظ مقامهم لخدمة لملوك ".

والميرى فى السؤالين الخامس والعشرين والسادس والعشرين هو مال حماية .

والميرى فى الأسئلة الثانى والعشرين والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين يؤديه ملتزمون بأصناف محتكرة .

(٦٩) رأس السؤال الثانى عشر والاجابة عليه فى هامش الأصل .

(٧٠) " الحملة " رسوم أسواق - والرميلة الميدان القريب من القلعة - وقد شرحنا أن الخردة مجموعة ضرائب متنوعة جداً بينا منها الرسوم المفروضة على " العوالم " وأصحاب الألاعيب وهكذا - راجع مقالة استيف فى ص ١٩١ .

(٧١) المقصود من ميرى الأسواق ما كان يؤديه للحكومة شيخا الدلالين (وكان أحدهما تركيا والآخر مصريا) نظير ما كان يفرضانه على الدلالين ، وكان لابد لمن يبيع أو يشترى فى أسواق معينة من استخدام دلال ودفع رسم دلالة (راجع استيف فى مقالته فى ص ١١٥).

(٧٢) الجزية أو الجوالى مفروضة على الذكور البالغين من أهل الذمة من نصارى ويهود ، وكانت من ثلاث فئات ، ويحضر لجمعها كل سنة أغا من دار السلطنة. وقد يلتزم بها قبل هذا الأغا ملتزمون (راجع مقالة استيف فى ص ١٩٢ - ١٩٤).

(٧٣) أمين المشاق أو أغا المشاق كانت مهمته جمع ما تطلبه دار السلطنة من " المشاقة" وهى نسل حبال القنب، وقد قال عنه استيف فى مقالته ص ١١٤ أنه كانت له عوائد قدرها من ٢٠ إلى ١٠٠ فضة عن كل بلدة يجمعها من الملتزمين ، وأنه كان يدفع له ثمن ما يجمع من المشاقة بشرط أن يكتب له قاضى بولاق اشهاداً يثبت مقدار ماجمع من

المشاقة وقيمة ذلك .

(٧٤) لا يستقيم القسم الثانى من الإجابة مع القسم الأول- إذا أننا نفهم أن الباشا يؤدى ميريا نظير ماله من العوائد على البن ونظير الحلوان الذى يستولى عليه عند انتقال حصص الالتزام من يد إلى يد وفى نظير ما يأخذه من أصحاب الوظائف، ولكننا لا نفهم كيف أنه كان يؤدى ميريا على تجديده بعض الخيرات ، وعلى انعامه إلى شريف مكة، وإلى أوجاقات مختلفة كتحمله عن الانكشارية مثلا ميرى جمرك الاسكندرية- وقد نستطيع أن نقول أن الباشا رفع عنه من ميرى منصبه بقدر ما أخذه على نفسه من التكاليف الواردة فى القسم الأول أو أنه حسب على خزنه السلطان قيامه بها وانتفاعه عن القيام ببعضها (كمسألة جمرك الاسكندرية) فحق عليه لأن يؤدى ميريا نظير الانتفاعة لكن الصعوبة باقية.

(٧٥) ماورد فى آخر هذه الاجابة أمر هام جداً علينا أن نشرحه شرحاً وافيا يقول حسين افندى أنه كان هناك دفتر بأسماء الأفراد من أهل الحرمين الذين ترسل لهم صرة الحرمين الشريفين ثم أصناف إلى ذلك وصار يقع فيه البيع والشراء -ومعنى ذلك أن هذه المرتبات المقررة فى صرة الحرمين -واسمها " أوراق صرة " - أصبحت يتداولها الناس بالبيع والشراء كما يتبادل الناس بيع وشراء المقار الثابت أو الأوراق المالية فى عهدنا الحاضر .

ولم تكن هذه وحدها الأوراق المتداولة فى ذاك العصر بل كانت مرتبات الجند - واسمها أوراق جامكية - وكذلك أوراق المرتبات الجارية على الشيوخ ومن فى حكمهم- واسمها الجراية - مما يتداولها الناس بكل أنواع التداول ، وسنقتبس من مقالة استيف ومن تاريخ الجبرتى ما يزيد هذه الناحية من حياة مصر المالية وضوحا - ولعل هذه الاقتباسات تعيننا على فهم أسباب احتلال أمر الحامية العثمانية وفتح باب الاغتصاب لكل من آنس فى نفسه قوة .

مقتبسات من استيف :

أولا - أن أوراق جمكية العسكر لم تكن للعسكر وحدهم ، بل كانت تمنح لغيرهم كمرتبات خيرية (مقالة استيف ص ٢١٣).

ثانيا - أن دفتر الصرة احتوى على أسماء كثيرين ليسوا من أهل الحرمين وإنما استطاعوا أن يحولوا أوراقهم من أوراق جمكية إلى أوراق صرة لما شاهدوه من ضبط صرف أموال الصرة (مقالة استيف ص ٢٧١).

ثالثا - أن السلطان رتب فى الأصل جمكية العساكر بحيث يبلغ مرتب الجندى ٢١٨٢/١ فضة فى العام ومرتبات الضباط من فئتين إما مثلى مرتب الجند وإما ثلاثة أمثاله - وقد بلغ مرتب الصنجق ٧٢٩٧٠٨٠ فضة - ثم حدث على= =توالى الزمن أن اعتبر الجند

والضباط والصناحق هذه المرتبات ملكا لهم لا مرتبا يصرف لهم على أداء وظائفهم واستغلوا هذه الملك كما يستغل العقار وغيره وصارت بذلك أوراق جمكية العساكر فى أيدى النساء والأطفال وسواهم من غير المحاربين .

وقد علل استيف هذا بما ذكرناه فى الاقتباس الأول من أن السلاطين أنفسهم كانوا يتصرفون فى أوراق الجمكية كما يرون ويهبونها للمساجد وهكذا (مقالة استيف ص٢٠٢-٢٠٣).

مقتبسات من الجبرتى :

قال الجبرتى فى ختام حوادث سنة ١٢١٦ بمناسبة جلاء الفرنسيين عن مصر أن ولاة الأمور العثمانيين أخذوا يعيدون النظر فى مالية مصر ، وان من ضمن ما بحثوه أمر " الجامكية ومرتبات الغلال بالأنبار . وان من جملة رواج حال أهل مصر المتوسطين هذان الشيئان وهما الجمكية والغلال التى يقال لها الجرايات رتبها الملوك السالفة من الأموال الميرية للعساكر المنتسبة للوجانات والمرابطين بالقلاع الكائنة حول الأقليم، ومنها ماهو للأيتام والمشايخ المتقاعدين ونحوهم، وكانت من أروج الايراد لأهل مصر وخصوصا اهل الطبقة الذين ليس لهم اقطاع ولا زراعات ولا نات كأهل العلم ومساتير أولاد البلد والأرامل ونحوهم ، وثبت وتقرر إيرادها وصرفها فى كل ثلاثة اشهر من أول القرن العاشر إلى أواخر القرن الثانى عشر بحيث تقرر فى الأذهان عدم اختلالها أصلا ولما صارت بهذه المثابة تناقلوها بالبيع والشراء والفراغ ، وتغالوا فى أثمانها ورغبوا فيها وخصوصا لسلامتها من عوارض الهدم والبناء كما فى العقار، وأوقفوها وأرصدوها على جهات الخيرات والصهاريج والمكاتب ومصالح المساجد ونفقات أهل الحرمين وأهل بيت المقدس، وأفتى العلماء بصحة وقفها لعلة عدم تطرق الخلل، فلما اختلت الأحوال وطمع الحكام فى الأموال الميرية ضعف شأنها ورخص سعرها وانحط قدرها وافتقر أربابها ولم تزل فى الانحطاط والتسفل حتى بيع الأصل والإيراد بالغبن الفاحش جداً" .